المملكة المغربية

مشروع نجاعة الأداء

وزارة التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء
-قطاع الماء-

مشروع قانون
المـــالـــيـــة
2019

فهرس

الجزء الأول : تقديم الوزارة أو المؤسسة 3
1. تقديم موجز الاستراتيجية 4
2. تقديم الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2019 14
3. ملخص الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2019 حسب البرامج 15
4. تقديم الاعتمادات حسب المشاريع أو العمليات 16
5. توزيع جهوي لاعتمادات البرامج 20
6. برمجة ميزانياتية لثلاث سنوات 21
7. البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات للمؤسسات العمومية 23
ملخص البرامج-الأهداف- المؤشرات و المؤشرات الفرعية 24
الجزء الثاني : تقديم البرامج 26
برنامج 600 : قيادة وحكامة 27
1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة 27
2. مسؤول البرنامج 28
3. المتدخلين في القيادة 28
4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج 28
برنامج 601 : التدبير والحفاظ على الماء وتنميته 33
1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة 33
2. مسؤول البرنامج 34
3. المتدخلين في القيادة 34
4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج 35
برنامج 414 : الأرصاد الجوية 43
1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة 43
2. مسؤول البرنامج 47
3. المتدخلين في القيادة 47
4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج 47

الجزء الثالث : محددات النفقات..... 55
1. محددات نفقات الموظفين و الأعوان..... 56
أ. بنية أعداد الموظفين للسنة الجارية..... 56
ب. توزيع نفقات الموظفين و الأعوان..... 58
2. محددات نفقات المعدات و النفقات المختلفة و الاستثمار حسب البرنامج و المشروع أو العملية..... 59

الجزء الأول

تقديم الوزارة أو المؤسسة

1. تقديم موجز الاستراتيجية

I. تقديم السياسة المائية

بالنظر إلى موقعه الجغرافي، يتميز المغرب بمناخ متغير مع تساقطات مطرية غير منتظمة وتوزيع متباين للموارد المائية السطحية، كما يتسم بالتفاوت بشكل كبير في الزمان والمكان، مع تعاقب فترات جافة وأخرى ممطرة.

على صعيد التراب الوطني، يتلقى المغرب سنويا 140 مليار م3 من التساقطات المطرية أغلبيتها تتبخر ولا يبقى سوى ما يناهز، وحسب آخر الإحصائيات؛ 22 مليار م3 كموارد مائية طبيعية موزعة ما بين 18 مليار م3 على شكل مياه سطحية و4 مليار من الموارد المائية الجوفية.

ولقد حظي قطاع الماء بالمغرب باهتمام خاص من طرف السلطات العمومية، حيث يشكل محور السياسات الاقتصادية نظرا لدوره الهام في ضمان الأمن المائي للمملكة ومواكبة تنميته، خصوصا تلبية الحاجيات من المياه لقطاع الزراعة السقوية.

وفي هذا الإطار، شرع المغرب منذ مدة طويلة في نهج سياسة ترتكز على تزويد المغرب ببنية تحتية مائية مهمة وتحسين الولوج إلى الماء الصالح للشرب وكذا تلبية حاجيات الصناعات والسياحة والسقي على نطاق واسع .

وبالموزاة، مكنت هذه الجهود بلادنا من تطوير خبرة عالية في مجال إدارة و تدبير الموارد المائية لتصبح مرجعا دوليا.

ففي مجال التجهيزات المائية المخصصة لتعبئة الموارد المائية، يتوفر المغرب حاليا على 144 سدا كبيرا بسعة تخزينية تفوق 18.6 مليار متر مكعب وإنجاز آلاف الآبار والأثقاب لتعبئة المياه الجوفية.

وبفضل هذه المنشآت المائية تم مايلي:

- **تأمين تزويد الساكنة بالماء الصالح للشرب، وذلك بتعميم تزويد ساكنة العالم الحضري بالماء الصالح للشرب، حيث بلغت نسبة الربط الفردي بشبكات التوزيع 94%، وعبر تحسين نسبة الاستفادة من الماء الصالح للشرب في الوسط القروي حيث انتقلت نسبة الاستفادة من الماء الصالح للشرب من 14% خلال سنة 1994 إلى أكثر من 97% إلى غاية سنة 2017.**
- **تنمية الري على نطاق واسع، بحيث بلغت المساحة المسقية 1.5 مليون هكتار وفي هذا الإطار ، قامت الدولة بتجهيز ما يقدر بثلثي هذه المساحة،**
- **المساهمة في حماية الأشخاص والممتلكات من الفيضانات،**
- **إنتاج الطاقة الكهرمائية. حيث تمكن محطات الطاقة الهيدرومائية المنجزة حاليا من إنتاج قوة إجمالية تقدر ب 1730 ميكاواط أي ما يعادل حوالي 10 % من الإنتاج الوطني.**

وعلى المستوى التنظيمي والمؤسساتي، تم تسجيل تقدم مهم من خلال سن قانون الماء الجديد 15-36 عوض قانون الماء 10-95 مع التأكيد على استمرارية تدبير وحماية الموارد المائية على صعيد الحوض المائي، باعتباره الوحدة الجغرافية الأمثل من طرف وكالات الأحواض المائية ، والتي عهد إليها بإعداد مخططات التهيئة المندمجة للموارد المائية في إطار تشاوري وتشاركي.

كما تم إصدار القانون 30-15 المتعلق بسلامة السدود بظهير رقم 1-16-57 بتاريخ 19 رجب 1437 الموافق ل 27 إبريل 2016، حيث ترتكز مضامين نص هذا القانون على عدة محاور تشمل الإجراءات الوظيفية والعملية المتعلقة بمشروع السد من دراسات التصميم وأشغال البناء والاستغلال أو إعادة الهيكلة أو الهدم. كما انكبت مقتضيات هذا القانون على ضبط وتحديد المسؤوليات سواء تعلق الأمر بالقطاع العام أو القطاع الخاص، ولاسيما تراخيص البناء، وإخضاعها لدراسات التصميم وإنجازها من طرف أشخاص تتوفر فيهم المؤهلات والكفاءات الضرورية، وكذلك رصد سلامة السدود من قبل القائمين على استغلالها طبقا لمقتضيات القانون والنصوص التطبيقية.

وقد نص هذا القانون على إلزامية تصنيف السدود وعلى ضبط قواعد سلامتها بنصوص تنظيمية، وذلك بالنظر لأهميتها ومستوى الخطر الذي تشكله بالنسبة للأشخاص والممتلكات. كما أخضع مستغل السد لإعداد مخطط لتدبير مياه الحقينة يؤمن سلامة هذه المنشأة وكذا مخطط للتدابير الاستعجالية بتنسيق مع السلطة المعنية بالسلامة المدنية.

ولم يغفل هذا القانون تمديد أحكامه لتشمل كل السدود الموجودة قبل دخوله حيز التنفيذ مع التزامات بضرورة تأهيلها لاسيما فيما يتعلق بالمطابقة مع قواعد السلامة.

ورغم المشاريع المنجزة، لا يزال قطاع الماء يواجه عددا من التحديات الكبرى المرتبطة أساسا بندرة الموارد المائية واستفحال الظواهر المناخية القصوى (الجفاف والفيضانات) تحت تأثير التغيرات المناخية وعدم تكافؤ الموارد مع الحاجيات من المياه المتزايدة بسبب النمو الديموغرافي المستمر والتنمية الاجتماعية والاقتصادية و لا سيما في القطاع الفلاحي (مخطط المغرب الأخضر) بالإضافة إلى تلبية حاجيات المشاريع الكبرى التي تعرفها بلادنا.

الاستراتيجية الوطنية للماء لسنة 2009 – المخطط الوطني للماء -

من أجل تعزيز المكتسبات ومواجهة الإكراهات المتعلقة بقطاع الماء، لضمان التدبير الفعال و المستدام، قامت كتابة الدولة المكلفة بالماء بإعداد مشروع المخطط الوطني للماء والذي سيشكل امتدادا للأهداف والتوجهات والإجراءات المتخذة في إطار الاستراتيجية الوطنية للماء والتي تم عرضها أمام أنظار صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله يوم 14 أبريل من سنة 2009 بمدينة فاس.

ويرتكز المخطط الوطني للماء على ثلاث دعامات أساسية نذكر منها:

1. تدبير الطلب على الماء وتثمينه

تمثل المحاور ذات الأولوية للسياسة المائية المستقبلية في الاقتصاد في استعمال الماء وتثمينه في مجال السقي ورفع فعالية تدبير الماء الصالح للشرب والسياحي والصناعي، بالإضافة إلى الحرص على نجاعة الاستعمال المتعدد للموارد المائية وكذا الأخذ بعين اعتبار عامل وفرة الموارد الكافية للماء في توطين وتصميم وإنجاز المشاريع وفي إعداد التراب الوطني عموما.

وتهم إجراءات تدبير الطلب على الماء أساسا التحكم في الطلب والحد من هدر المياه وتثمينها، وتهدف كذلك إلى الرفع من المردودية التقنية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية لاستعمالات الماء.

2. تدبير وتنمية العرض

يعد الرفع من العرض على الماء أحد ركائز المخطط الوطني للماء وذلك بتعبئة الموارد المائية اللازمة قصد مواجهة الطلب على الماء في أفق سنة 2030. ولتنمية العرض سيتم تفعيل مجموعة من التدابير والإجراءات المشار إليها في المخطط المذكور والتي تشمل ما يلي:

- **مواصلة تعبئة المياه السطحية عن طريق إنجاز السدود الكبرى:**

إنجاز سدود كبرى بمعدل ثلاثة سدود سنويا تناهز سعتها الإجمالية حوالي 4 مليارات م3 ستمكن من الحصول على حجم إضافي يقدر بمليار متر مكعب سنويا إلى حلول عام 2030.

- **دعم التنمية المحلية للمياه السطحية بمواصلة إنجاز السدود المتوسطة والصغرى:**

مواصلة إنجاز السدود المتوسطة والصغرى سيساعد على التنمية المحلية وإيجاد حلول لمشاكل التزويد بالمياه وخاصة بالوسط القروي والمناطق الجافة والتي تعرف خصاصا في الموارد المائية.

للإشارة، فإن إنجاز هذه المشاريع لا يمكن أن يتم إلا في إطار الاتفاقات بين الحكومة وجمعيات مستعملي الماء مع تحديد حقوق و التزامات الطرفين و ضمان الصيانة و الاستغلال و السلامة، وبالتالي جدوى هذه المشاريع.

- **تعبئة الموارد المائية غير التقليدية، كتحلية مياه البحر وإعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة:**

في الواقع ستلعب تحلية المياه دورا كبيرا في المستقبل إذ من المحتمل أن تصل القدرة على تحلية مياه البحر في أفق 2030 وفقا للدراسات المنجزة حتى الآن إلى 510 ملايين م3 سنويا.

بالإضافة إلى تحلية مياه البحر، يمكن اعتبار تحلية الماء الأجاج إحدى البدائل لتجاوز المشاكل المحلية للتزود بالماء في ظل غياب حلول بديلة أخرى، من خلال برنامج العمل يرتقب أيضا توفير ما يناهز 30 مليون م3 سنويا عن طريق تحلية الماء الأجاج.

فيما يتعلق بإعادة استخدام موارد مياه الصرف الصحي، و على أساس الدراسات الاستراتيجية لإعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة فإن المخطط الوطني للماء يهدف إلى إعادة استعمال ما يناهز 474 مليون م3 سنويا في أفق 2030 و573 مليون متر مكعب إلى أفق 2040.

- تحويل المياه من أحواض الشمال الغربي إلى أحواض الوسط الغربي:

إن مشروع المخطط الوطني للماء اقترح أيضا مشروع تحويل المياه قصد التخفيف من العجز الحاصل في بعض الأحواض في إطار التضامن بين الجهات. ويهدف هذا المشروع الكبير إلى تحويل فائض المياه من أحواض الشمال إلى المناطق الجنوبية التي تعرف نقصا متزايدا. وقد أظهرت دراسة الجدوى الأولية أن ما يناهز 800 مليون متر مكعب يمكن تحويلها من أحواض لاو، اللكوس وسبو إلى أحواض أبي رقراق، أم الربيع وتانسيفت.

ويرتقب إنجاز هذا المشروع على ثلاث مراحل. يكمن الشطر الأول في تحويل المياه من وادي ورغة إلى سد المسيرة بحجم 370 مليون متر مكعب في السنة. تبلغ كلفة هذا الشطر حوالي 14 مليار درهم، أما الكلفة الإجمالية للمشروع فتقدر ب 30 مليار درهم.

في هذا الإطار سيتم تحديد جدول زمني لإنجاز المشروع و الترتيبات المؤسساتية و المالية من خلال الدراسات الجارية من قبل كتابة الدولة المكلفة بالماء ووزارة الفلاحة.

- جمع وتعبئة مياه الأمطار:

تهدف هذه العملية إلى المحافظة على الممارسات والخبرات المتوالية عبر الأجيال في المغرب وتحسينها ودعم اللجوء إليها في إطار الشراكة بين السلطات المحلية والجمعيات ومستعملي الماء و ذلك بدعم من القطاعات الحكومية المعنية.

وبالموازاة مع هذه المخططات التنموية وحفاظا على التراث الوطني المائي، تبنى المخطط الوطني للماء خطة الحفاظ على المنشآت المائية لتخزين المياه الخامة وصيانة السدود الكبرى والصغرى.

3. الحفاظ على الموارد المائية وعلى الوسط الطبيعي والتأقلم مع التغيرات المناخية

- <u>الحفاظ على جودة المياه و مكافحة التلوث</u>

من بين الأهداف الاستراتيجية لمشروع المخطط الوطني للماء، الحفاظ على جودة المياه ومكافحة تلوثها وفقا لتوجهات الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة . وسيتم تحقيق ذلك من خلال تعزيز مراقبة جودة المياه ، وتسريع وتيرة تنفيذ المخطط الوطني لصرف الصحي السائل وإعادة استخدام

المياه العادمة ، والإسراع في تنفيذ البرنامج الوطني للنفايات واعتماد خطط وطنية لمكافحة التلوث الصناعي والمنزلي والتلوث الناتج عن استخدام المبيدات.

- **الحفاظ على المياه الجوفية**

تضطلع المياه الجوفية بدور هام في التطور الاجتماعي والاقتصادي للبلاد وتشكل هذه المياه مخزونا استراتيجيا يجب تدبيره بصفة مستدامة.

و لبلوغ هذا الهدف ،فإن الإجراءات المقترحة على المدى المتوسط والطويل للحفاظ على المياه الجوفية وحمايتها تسعى إلى إرساء تدبير مستدام وإدراج نمط جديد للحكامة الجيدة لتشجيع إشراك وتحميل مختلف الفاعلين المسؤوليات. وذلك من خلال ثلاث ركائز:

- إرساء تدبير مستدام وتشاركي في إطار تعاقدي (عقود الفرشات المائية) ؛

- التغذية الاصطناعية للفرشات المائية التي تعرف عجزا؛

-المحافظة على جودة المياه الجوفية.

- **تهيئة وحماية الأحواض المائية**

إعطاء الأولوية للأحواض المائية المتواجدة بسافلة السدود التي تعد العامل الأساسي لتهيئتها وحمايتها من الانجرافات .

- **الحفاظ على المناطق الحساسة و الهشة**

تنفيذ مخططات عمل محددة للمناطق الرطبة و الواحات التي ستساهم في الحفاظ على المناطق الحساسة وحمايتها.

- **التأقلم مع التغيرات المناخية**

في إطار التأقلم مع التغيرات المناخية، يهدف مشروع المخطط الوطني للماء إلى اتخاذ مجموعة من التدابير قصد الحماية من الفيضانات ومكافحة آثار الجفاف.

تهدف الإجراءات المقترحة إلى تحسين حماية الأشخاص والممتلكات من الفيضانات وإلى تحسين المعرفة في مجال التنبؤ والأرصاد الجوية وتنمية الإعلان و التنبؤ بالفيضانات و إنجاز أشغال الحماية من الفيضانات للمواقع المعرضة للخطر . بالإضافة إلى تنفيذ تدابير أخرى غير مهيكلة التي تهدف إلى ملائمة وثائق التخطيط وتهيئة المجال و كذا تعزيز الوقاية و التنسيق.

بعد اعتماد قانون المياه الجديد رقم 36-15 في أغسطس 2016 ، تطلب تحيين وثائق التخطيط (PNE و PDAIRE) لدمج المستجدات التي ينص عليها هذا القانون. في عام 2018 أطلق قطاع ووكالات المياه (ABH) مشروعا لتحديث وثائق التخطيط هذه لأفق التخطيط لعام 2050.

4. التدابير المصاحبة

متابعة الإصلاحات التشريعية والمؤسساتية

بالرغم من أهمية الإنجازات التي تم تحقيقها في مجال التدبير المندمج للموارد المائية، أصبح من الضروري مواصلة المجهودات المبذولة لتعزيز وتقوية هذه المكتسبات. لذا يقترح المخطط الوطني للماء ترشيد حكامة الموارد المائية عبر تطوير الإطار التشريعي والمؤسساتي الخاص بها وذلك بتعاون بين قطاع الماء والقطاعات المعنية الأخرى.

وتندرج هذه الجهود في إطار البرنامج الحكومي للفترة الممتدة بين 2016-2021 الخاص بالإصلاح التشريعي والتنظيمي المتعلق بالجوانب المؤسساتية والقانونية للتدبير الكلي للموارد المائية.

- **تحديث الإدارة وتقوية الإمكانيات والكفاءات**

-تحديث الإدارة

لتمكين الموارد البشرية المتاحة لقطاع الماء من القيام بالمهام المنوطة بها على أحسن وجه في تدبير المرفق العام والصيانة وخاصة فيما يتعلق بتقييم وتتبع الموارد المائية وترسانة المنشآت المائية، وذلك لضمان الاستمرارية والجودة المطلوبة للخدمات المتعلقة بالماء والموجهة إلى كافة الاستعمالات يجب أن توضع تحت تصرف القطاع جميع الوسائل الموضوعية لضمان رصد التكنولوجيا الحديثة والاستثمار فيها.

- تقوية الكفاءات

يتطلب بناء قدرات قطاع الماء التدبير الحديث لرأس المال البشري من خلال رفع مستوى المهارات (الذي ينطوي على تحديد المهارات اللازمة لمواجهة تحديات قطاع الماء بمطابقة برامج التدريب مع المهارات الضرورية المحددة) ، وتحديد آليات لتحسين جاذبية قطاع الماء (تعريف بالمسار الوظيفي، تنفيذ آليات تدبير المؤهلات ، و وضع إجراءات لتقييم وتعزيز قدرات الأطر).

- دعم البحث في مجال المياه

يتطلب تنفيذ و نجاح بعض التدابير و توجهات الوزارة في المخطط الوطني للماء إحداث برامج البحث و التجارب لإيجاد حلول تتلاءم مع السياق المغربي. ويمكن إنجاز برامج البحث في إطار التعاون التقني والعلمي مع الشركاء الأجانب.

البرنامج الأولوي للتزويد بالماء الصالح للشرب والسقي

بموازاة مع ذلك وبالنظر إلى حالات العجز في هطول الأمطار التي شهدتها بلدنا خلال عامي 2015، 2016 و 2017 واتباع التعليمات الملكية السامية ، تم وضع برنامج أولوي لتزويد بالماء الصالح الشرب والري بالتنسيق مع مختلف المتدخلين في قطاع المياه. يقترح هذا البرنامج برنامجا استعجاليا في نهاية عام 2018 وبرنامجا لتسريع الاستثمارات في قطاع المياه خلال الفترة الممتدة ما بين 2019-2026 وذلك بتعزيز التزود بالماء الصالح للشرب والسقي ، خاصة المناطق الأكثر تأثرا بعجز المياه.

يشمل برنامج الإستعجالي على ثلاثة محاور و يتمثل في تعزيز الموارد المائية وإمدادات مياه الشرب والري.

سوف تؤخذ بعن الاعتبار الإجرآت المتشاور في شأنها على مستوى هذا البرنامج في وثائق التخطيط الحالية (PNE و PDAIRE) التي تحدد الإجراءات التي يتعين على الجهات الفاعلة في قطاع المياه تنفيذها على المدى الطويل من أجل تلبية الاحتياجات المائية لقطاعات المستخدمين المختلفة بطريقة مستدامة وبتكلفة أقل.

II. استراتيجية الأرصاد الجوية الوطنية

عرفت مديرية الأرصاد الجوية الوطنية، كمصلحة عمومية، في السنوات الأخيرة تطورات مهمة سواء من حيث مهامها ووظائفها وهيكلتها التنظيمية، وكذا قدراتها التقنية والتجهيزية.

هذا وعلى إثر التوجيهات الملكية الواردة في اللقاء الصحافي للملك الراحل الحسن الثاني مع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية بمناسبة انعقاد قمة الأرض في ريوديجانيرو سنة 1992 وكذا الرسالة السامية التي وجهها جلالته إلى الدورة 8 للمجلس الأعلى للماء والمناخ سنة 1994 والتي تعتبر نقطة التحول الرئيسية للأرصاد الجوية الوطنية.

وتنفيذا لهذه التوجيهات السامية تم وضع خطط تنموية لقطاع الأرصاد الجوية تمحورت خاصة حول الارتقاء بالمستوى التقني مركزيا وتكييف الإدارة المالية من خلال تغيير نظامها التدبيري في سنة 1993 إلى مرفق عمومي مسير بصورة مستقلة.

إن المهام الأساسية للأرصاد الجوية الوطنية هي المراقبة و التنبؤ بالأحوال الجوية و علم المناخ من أجل المساهمة بشكل فعال في حماية أرواح وممتلكات السكان و دعم التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للبلاد من خلال المساهمة في نجاح المشاريع الكبرى في المملكة؛ لذلك فمديرية الأرصاد الجوية الوطنية مطالبة بضمان جودة الخدمة العامة التي أصبحت كبيرة و مكلفة.

من جهة أخرى، أصبح مستعملو المنتوج الرصدي وزبناء مديرية الأرصاد الجوية الوطنية أكثر إلحاحا من حيث تنوع المنتوج ومصداقيته ودقته (المكانية والزمانية) وتوفره و سرعة الاستجابة للطلب.

III. مأسسة إدماج مقاربة النوع في قطاع الماء

سجل المغرب منذ أكثر من عقدين تقدما مهما في مجال حقوق الانسان عامة وفي مجال حقوق المرأة على الخصوص وذلك من خلال إدراج المساواة بين الرجل والمرأة على وجه الخصوص. وقد تميز هذا التقدم بمراجعة القوانين التمييزية واعتماد سياسات عامة تهدف إلى الحد من عدم المساواة من جميع الأنواع.

وقد عزز دستور 2011 هذه المكاسب، المدعومة كذلك بالإرادة الملكية. حيث يبرز بطريقة واضحة مفهوم المساواة والتكافؤ.

ومنذ شهر يوليو 2011. شكلت قضية النوع الاجتماعي جوهر الإصلاحات والبرامج لكل من السلطات العمومية والمجتمع المدني.

ولأجرأة مضامين الدستور، أطلقت الحكومة المغربية الخطة الحكومية للمساواة 2012-2016 "إكرام" ، التي تهدف إلى تحسين ظروف المرأة المغربية. وبالإضافة إلى ذلك، تعد مراجعة القانون التنظيمي المتعلق بقانون المالية منهاجا للتقدم نحو فعالية تنسيق السياسات العامة. ويكمن مبدأها الأساسي في ربط الإنفاق العام بالنتائج، من أجل تقييم فعالية السياسات العامة، مع مراعاة الاحتياجات المتباينة للسكان المستهدفين من أجل تحسين تأثيرها بمفهوم النوع.

وفي هذا الإطار فإن قطاع الماء يعد من بين المتدخلين في تنزيل:

- **الخطة الحكومية للمساواة إكرام من خلال مأسسة آليات المساواة ، وبناء قدرات المسؤولين والأطر والتقنيين لإدماج مقاربة النوع في الميزانيات ، وتوفير مياه الشرب للساكنة القروية، وتعزيز تمثيل المرأة في مناصب المسؤولية؛**
- **القانون التنظيمي المتعلق بقانون المالية تطبيقا لدوريات رئيس الحكومة.**

لذا لم تعد مقاربة النوع خيارًا بل منهاجا يأخذ به في سياسة الموارد المائية بالمغرب. ويشكل ذلك ضرورة في سياق يتسم بتغير المناخ الذي له تأثيرات على موارد المياه وعلى الساكنة الأكثر حرمانا. هذه التأثيرات السلبية يشعر بها سكان البوادي على وجه الخصوص حيث تجعل حياتهم أكثر صعوبة ، وخاصة بالنسبة للنساء والفتيات.

من بين أولويات تحقيق المساواة؛ قام قطاع الماء بإنجاز استراتيجية مأسسة إدماج النوع في قطاع الماء وذلك في إطار الاتفاقية الموقعة مع هيأة الأمم المتحدة للمرأة في مارس 2015.

وتهدف هذه الاستراتيجية إلى تحقيق نتائج إيجابية على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. كما أنها تندرج في إطار استراتيجية هيئة الامم المتحدة للمرأة بالمغرب للفترة 2014-2016، خاصة المحور 5 الذي يهم: "الحكامة والتخطيط الوطني يعكسان تماما المساءلة عن الالتزامات والأولويات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين."

إعداد هذه الاستراتيجية ارتكز على نتائج تشخيص تشاركي متعدد الأبعاد لوضعية مقاربة النوع في قطاع الماء ووكالات الاحواض المائية. حيث مكن هذا التشخيص من الوقوف على الإنجازات والإكراهات والتحديات وكذا الفرص المتاحة لإدماج مقاربة النوع في مختلفة مجالات اشتغال قطاع الماء. وهكذا، تم تحديد أربعة محاور استراتيجية كالتالي.

المحور 1 : تطوير قدرات مؤسسية مستدامة لضمان ترسيخ المساواة بين الجنسين في قطاع الماء ووكالات الأحواض المائية؛

المشروع 1.1: مأسسة الآليات التنظيمية (لجنة النوع ولجنتها التقنية) ومرافقة أعضاء هذه اللجن على مدى عمليات إدماج المساواة بين الجنسين.

المشروع 2.1 : وضع وتنفيذ برنامج تحسيس وتكوين المسؤولين والأطر على المستوى المركزي والجهوي في مجال مأسسة المساواة بين الجنسين لكل هياكل وممارسات قطاع الماء.

المشروع 3.1: إنجاز وإدماج معايير وقيم قطاع الماء ووكالات الاحواض المائية بخصوص إدماج المساواة بين الجنسين في الوثائق المرجعية والاستراتيجيات والبرامج.

المحور 2: إدماج مقاربة النوع في تدبير الموارد البشرية والرفع من تمثيلية النساء ومشاركتهن في صنع القرار بقطاع الماء ووكالات الأحواض المائية؛

المشروع 1.2: تكوين ودعم المسؤولين عن تدبير الموارد البشرية (مركزيا وجهويا) على عملية إدماج النوع في تدبير الموارد البشرية.

المشروع 2.2: وضع وتنفيذ برنامج تدريبي حول القيادة النسائية لفائدة النساء القادرات على تحمل المسؤولية

المشروع 3.2 : مراجعة مرجع الوظائف والمهارات اللازمة لدمج المساواة بين الجنسين في هذا المرجع؛

المحور 3 : إدماج المساواة بين الجنسين في المهن الخاصة بقطاع الماء ووكالات الأحواض المائية؛

المشروع 1.3: تعزيز مشاركة نساء قطاع الماء ووكالات الاحواض المائية في تعريف وتنفيذ وتقييم سياسة تخطيط قطاع الماء بالمغرب على الصعيد الوطني (الاستراتيجية الوطنية للماء والمخطط الوطني للماء)

وعلى الصعيد الجهوي (المخططات التوجيهية لتهيئة الموارد المائية بالأحواض المائية) وعلى الصعيد المحلي (المخططات المحلية لتدبير المياه).

المشروع 2.3: تشجيع مشاركة نساء قطاع الماء ووكالات الاحواض المائية (أطر وتقنيين) للمساهمة في المشاريع وفي أشغال هندسة المياه ميدانيا.

المحور 4 : إدماج مقاربة النوع في البرامج المنجزة من طرف قطاع الماء ووكالات الأحواض المائية وفي البرامج المنجزة في إطار تشاركي مع المتدخلين في قطاع الماء.

المشروع 1.4: إدماج النوع في البرامج والمشاريع المنجزة حصريا من طرف قطاع الماء و وكالات الاحواض المائية.

المشروع 2.4 : إدماج النوع في البرامج المنجزة في إطار تشاركي مع المتدخلين في مجال الماء.

و يسهر على تنفيذ محاور هذه الاستراتيجية لجنة النوع واللجنة التقنية المحدثة سنة 2016 وذلك بتنسيق تام مع المصالح التقنية لقطاع الماء.

سيرتكز عمل هذه اللجنة على تنزيل خطة سنوية للمشاريع التي سيتم تنفيذها والبحث وتعبئة الموارد المالية اللازمة لتحقيق هذه المشاريع وتقييمها على المدى القصير والمتوسط من خلال مؤشرات النوع المحددة.

2. تقديم الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2019

- جدول 1: ملخص اعتمادات الميزانية العامة المتوقعة حسب الفصول

الفصل	الميزانية العامة (قانون المالية للسنة 2018)	الميزانية العامة (مشروع قانون المالية للسنة 2019)	% مشروع قانون المالية لسنة 2019/ قانون المالية للسنة 2018
الموظفون	323 000 000	323 865 000	0,27
المعدات والنفقات المختلفة	319 488 000	321 000 000	0,47
الاستثمار	2 972 000 000	3 330 000 000	12,05
المجموع	3 614 488 000	3 974 865 000	9,97

- جدول 2: ملخص اعتمادات الميزانية العامة ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة و الحسابات المرصدة لأمور خصوصية المتوقعة حسب الفصول

الفصل	الميزانية العامة	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة		الحسابات المرصدة لأمور خصوصية		مجموع مشروع قانون المالية للسنة 2019
	مشروع قانون المالية للسنة 2019	مشروع قانون المالية للسنة 2019	تحويلات أو دفوعات	مشروع قانون المالية للسنة 2019	تحويلات أو دفوعات	
الموظفون	323 865 000					
المعدات والنفقات المختلفة	321 000 000	45 500 000	-			
الاستثمار	3 330 000 000	35 500 000	-			
المجموع	3 974 865 000	81 000 000	-	-	-	4 055 865 000

- **إدراج أسماء مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة و الحسابات المرصدة لأمور خصوصية**

  - **مديرية الأرصاد الجوية**
  - **مصلحة تدبير الأوراش "/مديرية التجهيزات المائية"**

3. ملخص الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2019 حسب البرامج

- جدول 3 : ملخص اعتمادات الميزانية العامة المتوقعة حسب البرامج

البرامج	الميزانية العامة (قانون المالية لسنة 2018)	الميزانية العامة (مشروع قانون المالية للسنة 2019)			% مشروع قانون المالية للسنة 2019 / قانون المالية للسنة 2018
		فصل الموظفين	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
قيادة وحكامة	441 454 000	323 865 000	66 522 200	25 850 000	-5,71
التدبير والحفاظ على الماء وتنميته	3 130 876 600	-	242 259 000	3 274 150 000	12,31
الأرصاد الجوية	42 157 400	-	12 218 800	30 000 000	0,15
المجموع	**3 614 488 000**	**323 865 000**	**321 000 000**	**3 330 000 000**	**9,97**

- جدول 3 مكرر : توزيع على سبيل الإخبار لنفقات الموظفين حسب البرامج

البرامج	نفقات الموظفين
قيادة وحكامة	323 865 000
التدبير والحفاظ على الماء وتنميته	-
الأرصاد الجوية	-

4. تقديم الاعتمادات حسب المشاريع أو العمليات

برنامج 600 : قيادة وحكامة

- جدول 4 : ملخص الاعتمادات المتوقعة للميزانية العامة لأهم المشاريع أو العمليات المتعلقة بالبرنامج

	الميزانية العامة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
تكييف التراث الاداري	950 000	-	950 000
دعم المهام	44 099 000	-	44 099 000
تكوين وتداريب	1 850 000	-	1 850 000
مساعدة للأعمال الإجتماعية	8 000 000	-	8 000 000
تحويل ودفع	100 000	-	100 000
منازعات ومصاريف قضائية	4 723 200	-	4 723 200
تكيف التراث الاداري	-	22 000 000	22 000 000
أنظمة المعلومات والتنظيم	6 800 000	3 850 000	10 650 000

برنامج 601 : التدبير والحفاظ على الماء وتنميته

- جدول 5 : ملخص الاعتمادات المتوقعة للميزانية العامة لأهم المشاريع أو العمليات المتعلقة بالبرنامج

	الميزانية العامة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
إعانات و تحويلات	173 784 000	-	173 784 000
دعم المهام	68 475 000	-	68 475 000
إنجاز سد سيدي عبو	-	25 000 000	25 000 000
تعلية سد محمد الخامس	-	55 000 000	55 000 000
التزود بالماء الصالح للشرب في المجال القروي	-	6 339 250	6 339 250
التطهير السائل في المجال القروي	-	155 500 000	155 500 000
بناء منشآت هيدرو مائية	-	124 500 000	124 500 000
دعم مهمة لبناء السدود	-	6 000 000	6 000 000
دراسات وأبحاث	-	133 500 600	133 500 600
بناء سد مارتيل	-	104 112 000	104 112 000
المساهمة لفائدة وكالة التنمية الإقتصادية والإجتماعية لشمال المملكة	-	6 000 000	6 000 000
بناء سد سيدي عبد الله	-	92 000 000	92 000 000
تزويد بالماء الصالح للشرب وتطهير المدارس القروية ومدارس التعليم العتيق والمساجد والمستوصفات القروية	-	26 422 150	26 422 150
بناء سد دار خروفة	-	123 650 000	123 650 000
بناء سد ولجة السلطان	-	81 600 000	81 600 000
بناء المركب المائي امدز - عين تيمدرين -أزغار	-	191 000 000	191 000 000
بناء سد خروب	-	162 938 000	162 938 000
مشاريع تدبير المندمج للموارد المائية	-	44 500 000	44 500 000
بناء تيداس	-	149 000 000	149 000 000
بناء سد قدوسة	-	107 700 000	107 700 000

بناء سد تاركا أومادي	-	29 000 000	29 000 000
بناء سد مولاي بوشتة	-	2 000 000	2 000 000
بناء سد تاملوت	-	4 000 000	4 000 000
المساهمة في مصاريف وكالات الأحواض المائية	-	140 000 000	140 000 000
بناء سد أكدز	-	121 000 000	121 000 000
بناء سد تودغا	-	94 000 000	94 000 000
بناء سد غيس	-	100 000 000	100 000 000
تدبير وتخطيط الماء	-	5 250 000	5 250 000
معرفة وتقييم الموارد المائية	-	72 028 000	72 028 000
صيانة وإصلاح السدود	-	91 000 000	91 000 000
تشخيص المعدات الهيدرولوجية	-	5 000 000	5 000 000
مساهمة لفائدة المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب لتحسين تزويد بالماء الصالح للشرب	-	159 750 000	159 750 000
إنجاز سد فاصك	-	117 000 000	117 000 000
إعداد مجاري المياه والوقاية من الفيضانات	-	150 000 000	150 000 000
دراسات وأبحاث	-	18 360 000	18 360 000
منازعات ومصاريف قضائية	-	20 000 000	20 000 000
نزع الملكية، إقتناء الأراضي ومصاريف مختلفة	-	480 000 000	480 000 000
بناء سد أيت زيات	-	35 000 000	35 000 000
بناء سد بولعوان	-	34 000 000	34 000 000

برنامج 414 : الأرصاد الجوية

- جدول 6 : ملخص الاعتمادات المتوقعة للميزانية العامة لأهم المشاريع أو العمليات المتعلقة بالبرنامج

	الميزانية العامة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
توقعات وأبحاث	10 648 800	-	10 648 800
تكوين وتداريب	300 000	-	300 000
توسيع وتطوير شبكةالارصاد الجوية	-	17 000 000	17 000 000
صيانة وحفظ التراث الوطني	-	5 000 000	5 000 000
تحديث الادارة	-	6 350 000	6 350 000
برنامج الغيث	1 270 000	150 000	1 420 000
تحسين وتطوير استغلال الأرصاد الجوية	-	1 500 000	1 500 000

5. توزيع جهوي لاعتمادات البرامج

- جدول 7: ملخص الاعتمادات المتوقعة حسب الجهات

الجهات	الميزانية العامة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
المصالح المشتركة	321 000 000	1 159 200 000	1 480 200 000
جهة طنجة-تطوان-الحسيمة	-	648 000 000	648 000 000
جهة الشرق	-	296 000 000	296 000 000
جهة فاس - مكناس	-	223 500 000	223 500 000
جهة الرباط - سلا- القنيطرة	-	232 300 000	232 300 000
جهة بني ملال - خنيفرة	-	45 700 000	45 700 000
جهة الدار البيضاء- سطات	-	500 000	500 000
جهة مراكش - آسفي	-	73 500 000	73 500 000
جهة درعة - تافيلالت	-	395 400 000	395 400 000
جهة سوس - ماسة	-	95 200 000	95 200 000
جهة كلميم - واد نون	-	141 700 000	141 700 000
جهة العيون -الساقية الحمراء	-	19 000 000	19 000 000
جهة الداخلة - واد الذهب	-	-	-
المجموع	**321 000 000**	**3 330 000 000**	**3 651 000 000**

6. برمجة ميزانياتية لثلاث سنوات

- جدول 8: البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات (2021, 2020, 2019) لاعتمادات الميزانية العامة حسب طبيعة النفقة

	قانون المالية للسنة 2018	الإسقاطات الأولية 2019	مشروع قانون المالية للسنة 2019	الإسقاطات 2020	الإسقاطات 2021
نفقات الموظفين	323 000 000	350 000 000	323 865 000	340 000 000	350 000 000
نفقات المعدات والنفقات المختلفة	319 488 000	350 000 000	321 000 000	360 000 000	360 000 000
نفقات الاستثمار	2 972 000 000	3 400 000 000	3 330 000 000	5 100 000 000	4 600 000 000
المجموع	**3 614 488 000**	**4 100 000 000**	**3 974 865 000**	**5 800 000 000**	**5 310 000 000**

- جدول 9 : البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات (2021, 2020,2019) لاعتمادات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة و الحسابات المرصدة لأمور خصوصية

	قانون المالية للسنة 2018	الإسقاطات الأولية 2019	مشروع قانون المالية للسنة 2019	الإسقاطات 2020	الإسقاطات 2021
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	81 000 000	90 000 000	81 000 000	81 000 000	81 000 000
الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	-	-	-	-	-
الفئات الأخرى للحسابات الخصوصية	-	-	-	-	-

- جدول 10 : البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات (2021, 2020,2019) حسب البرامج

	قانون المالية للسنة 2018	الإسقاطات الأولية 2019	مشروع قانون المالية للسنة 2019	الإسقاطات 2020	الإسقاطات 2021
الأرصاد الجوية					
الميزانية العامة	42 157 400	-	42 218 800	47 782 000	50 000 000
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	80 000 000	-	-	80 000 000	80 000 000
الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	-	-	-	-	-
قيادة وحكامة					
الميزانية العامة	441 454 000	-	416 237 200	452 218 000	560 000 000
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	-	-	-	-	-
الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	-	-	-	-	-
التدبير والحفاظ على الماء وتنميته					
الميزانية العامة	3 130 876 600	-	3 516 409 000	5 300 000 000	4 599 000 000
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	1 000 000	-	-	1 000 000	1 000 000
الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	-	-	-	-	-

7. البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات للمؤسسات العمومية

- جدول 11 : البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات (2021, 2020,2019) للمؤسسات العمومية

	قانون المالية لسنة 2018	الإسقاطات الأولية 2019	مشروع قانون المالية للسنة 2019	الإسقاطات 2020	الإسقاطات 2021
وكالات حوض المياه					
المداخيل الإجمالية	779 900 000		771 540 000	817 650 000	850 810 000
نفقات التسيير أو الاستغلال					
• نفقات الموظفين	139 554 000	175 000 000	143 073 000	148 793 000	151 333 000
• نفقات التسيير أو الاستغلال الأخرى	157 250 000		157 590 000	162 070 000	163 420 000
نفقات الاستثمار أو التجهيز	604 066 000	140 000 000	569 610 000	614 290 000	630 380 000

ملخص البرامج-الأهداف- المؤشرات و المؤشرات الفرعية

البرامج	الأهداف	المؤشرات	المؤشرات الفرعية
600 : **قيادة وحكامة** مسؤول البرنامج : **الكاتب العام**	هدف 1.600 : تقوية الكفاءات بواسطة التكوين المستمر	مؤشر 1.1.600 : نسبة الموظفين المستفيدين من التكوين حسب النوع	مؤشر 1.1.1.600 : الفرق بين نسبة الموظفات و الموظفين المستفيدين من التكوين
	هدف 2.600 : تحسين فعالية تدبير الموارد البشرية	مؤشر 1.2.600 : معدل فعالية تدبير الموارد البشرية	
		مؤشر 2.2.600 : عدد المسؤولين حسب النوع	مؤشر 1.2.2.600 : نسبة النساء في مناصب المسؤولية
	هدف 3.600 : تحسين تطبيق المعلوماتية في الأعمال المكتبية	مؤشر 1.3.600 : نسبة نجاعة تدبير المكتبيات	
601 : **التدبير والحفاظ على الماء وتنميته** مسؤول البرنامج : **الكاتب العام لقطاع الماء.**	هدف 1.601 : : تحديد وتعبئة الموارد المائية لتوفير الدائم للماء في البلاد	مؤشر 1.1.601 : معدل التعبئة الإضافية للمياه السطحية	
		مؤشر 2.1.601 : معدل عصرنة شبكات القياس على مستوى وكالات الأحواض المائية	
	هدف 2.601 : : تحسين تدبير الماء	مؤشر 1.2.601 : معدل الرضا على طلب الماء من خلال السدود	
		مؤشر 2.2.601 : عدد الفرشات المياه التي لها حق الأولوية تتوفر على عقد فرشة مائية	
	هدف 3.601 : مكافحة الثلوث والمساهمة في الحد من المخاطر المتعلقة بالماء	مؤشر 1.3.601 : نسبة المستفيدين من مشاريع الصرف الصحي السائل في الوسط القروي حسب النوع	مؤشر 1.1.3.601 : نسبة المستفيدات من مشاريع الصرف الصحي السائل في الوسط القروي
		مؤشر 2.3.601 : معدل المناطق المستفيدة من عملية المعالجة	
414 :	هدف 1.414 : تحسين نظام الإنذار للأرصاد الجوية للمساهمة في حفظ الأرواح (رجال، نساء و	مؤشر 1.1.414 : المدة المتوسطة للإنذار في الحالات العادية العامة	

الأرصاد الجوية مسؤول البرنامج : **مدير الأرصاد الجوية الوطنية**	أطفال و الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة) والممتلكات	مؤشر 2.1.414 : المدة المتوسطة للإنذار البحري	
		مؤشر 3.1.414 : عدد اللغات واللهجات لإذاعة النشرات الجوية	
	هدف 2.414 : تحسين جودة التوقعات الرصدية	مؤشر 1.2.414 : نسبة نجاح التوقعات على المدى القصير : ثلاثة أيام	
	هدف 3.414 : تحسين المواكبة لمختلف القطاعات السسيو-اقتصادية والمجتمع المدني	مؤشر 1.3.414 : نسبة نجاح التوقعات في ميدان قطاع الطيران	
		مؤشر 2.3.414 : نسبة نجاح التوقعات للقطاعات الأخرى: الفلاحة، النقل الطرقي والسككي، الماء، الطاقة،.. الخ	

الجزء الثاني

تقديم البرامج

برنامج 600 : قيادة وحكامة

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة

يهدف هذا البرنامج إلى تعزيز مبدأ الحكامة في مختلف مهام قطاع الماء من أجل تطوير الموارد البشرية والمالية والتجهيزات عبر إتقان مفاهيم التدبير المؤسساتي للإدارة المركزية والمصالح اللامركزية.

ويشتمل البرنامج على عمليات الدعم اللازمة لتنفيذ برامج عمل في ظروف جيدة وكذا تدبير الموارد البشرية والتدبير الميزانياتي والمحاسباتي.

تتمحور استراتيجية البرنامج أساسا حول ستة محاور :

الموارد البشرية: التنفيذ الناجح لبرامج العمل يمر ضروريا عبر سياسة تدبير الموارد البشرية والتي ترتكز أساسا على التكافؤ النوعي والكمي للعمل. كما يتطلب بناء القدرات في الإدارة الحديثة ورأس المال البشري من خلال رفع مستوى المهارات (الذي ينطوي على تحديد المهارات اللازمة لمواجهة تحديات قطاع الماء، وملاءمة البرامج التدريبية مع المهارات الضرورية المحددة)، وتحديد آليات لتحسين جاذبية تدبير الماء (تعريف المسار الوظيفي، وتنفيذ آليات تدبير المؤهلات، ووضع إجراءات التقييم و التثمين). اعتماد استراتيجية فعالة لتدبير هذه الموارد أمر ضروري، ارتكازا على تدبير مرتقب للوظيفة والكفاءة مع تطابق الوظيفة مع تكوين ناجع وتقني.

وضع مخطط مديري معلوماتي و تطوير نظم المعلومات حول الماء و التدبير الميزانياتي و المحاسباتي: هذا العنصر يهدف أساسا إلى تمكين قطاع الماء من مخطط مديري معلوماتي ونظم المعلومات مما يمكنها من توفير المعلومات المطلوبة في وقت وجيز مع ضمان مراقبة تقنية و الاستثمار في مجال التكنولوجيا المعلوماتية الحديثة.

وسائل المعدات و اللوجيستيك: عنصر أساسي في تنفيذ المهام المنوطة بقطاع الماء، وبالتالي فإن نجاح أي برامج عمل يتطلب تدبير عصري ومدعم بما فيه الكفاية بوسائل المعدات واللوجيستيك.

تفتيش، تدقيق والرقابة الإدارية: أدرج هذا العنصر على مستوى قطاع الماء تبعا للهيكلة الجديدة لها، ويهدف إلى المساهمة في التدبير الصارم والرفع من مصداقية المهام المنوطة بقطاع الماء وكذا وضع آليات التقييم و التدقيق والاستشارة.

التعاون والتواصل: يتعلق بالبحث عن الفرص المتاحة عبر التعاون على المستوى الدولي، الثنائي ومتعدد الأطراف ووضعها رهن إشارة قطاع الماء، وكذا تنمية وتقوية التواصل الداخلي بما في ذلك الأهداف المؤسساتية بهدف تحسين صورة قطاع الماء.

الشؤون القانونية والعقارية: تم تدعيم قطاع الماء بمديرية الشؤون القانونية والعقارية ويتمثل دورها في إصدار آراء قانونية من خلال كل الأسئلة المطروحة على القطاع و في مراجعة القوانين وإصدار النصوص التنظيمية قصد الأخذ بعين الاعتبار التوجهات الجديدة المتعلقة بالماء و الإشراف على التعاقدات والاتفاقيات المبرمة مع قطاع الماء. كما تسهر على متابعة الدعاوى مع الأطراف المتنازعة والحد من أثار المنازعات على المشاريع الاستثمارية التي في طور الإنجاز.

2. مسؤول البرنامج

الكاتب العام

3. المتدخلين في القيادة

- مديرية الشؤون الإدارية والمالية،
- مديرية الشؤون القانونية والعقارية،
- المفتش العام،
- رؤساء الأقسام التابعة للكتابة العامة،
- رؤساء المصالح التابعة للكتابة العامة

4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج

الهدف 1.600: تقوية الكفاءات بواسطة التكوين المستمر

المؤشر 1.1.600 : نسبة الموظفين المستفيدين من التكوين حسب النوع

		الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
المؤشر نسبة الموظفين المستفيدين من التكوين حسب النوع		%	28	28	30	33	35	**35**	**2021**
المؤشر	الفرق بين نسبة الموظفات و الموظفين المستفيدين من التكوين	%	7	6	6	1	0	**0**	**2021**

- **توضيحات منهجية**

التعريف : هذا المؤشر يقيم الجهود التي يبذلها قطاع الماء في مجال التكوين المستمر مع توحيد الجهد المبذول، إما عن طريق الوزارات الأخرى أو من خلال التعاون الدولي في مجال التكوين.

طريقة الحساب :

- **المؤشر الرئيسي: نقوم بعملية قسمة عدد الموظفين المستفيدين من التكوين في المجال التقني، المالي، الإداري والتواصل على العدد الإجمالي لموظفي قطاع الماء ،**
- **المؤشر الفرعي: الفرق بين نسبة الرجال المستفدين من التكوين ونسبة النساء المستفيدات.**

- **مصادر المعطيات**

مديرية الشؤون الإدارية والمالية

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**
- **تعليق**

هذا المؤشر لا يعطي تفسيرا حقيقيا نظرا لكثرة الموظفين الذين يمكنهم المشاركة في دورة واحدة أو عدة دورات تكوينية، لهذا لا يمكن تقييم النتائج والقيمة المضافة لخطة العمل. مدة التكوين لن تأخذ بعين الاعتبار في احتساب هذا المؤشر.

الهدف 2.600: تحسين فعالية تدبير الموارد البشرية

المؤشر 1.2.600 : معدل فعالية تدبير الموارد البشرية

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	0,95	1,80	2,01	2,10	2,21	2,10	2020

- **توضيحات منهجية**

التعريف : هذا المؤشر يحدد عدد الموظفين المكلفين بتدبير الموارد البشرية

طريقة الحساب :

- البسط: عدد الموظفين المكلفين بتدبير الموارد البشرية.
- المقام: عدد الموظفين التابعين لقطاع الماء.

- **مصادر المعطيات**

- مديرية الشؤون الإدارية والمالية
- قسم تدبير الموارد البشرية

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**
- **تعليق**

المؤشر 2.2.600 : عدد المسؤولين حسب النوع

	الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
المؤشر عدد المسؤولين حسب النوع	عدد	250	255	255	255	255	**255**	**2018**
نسبة النساء في مناصب المسؤولية	%	23,20	21,90	21,90	21,90	21,90	**50**	**2024**

- **توضيحات منهجية**

التعريف : هذا المؤشر يقيم الجهود التي يبذلها قطاع الماء في مجال إسناد المسؤولية للإناث.

طريقة حساب المؤشر الفرعي :

البسط: عدد الإناث في مناصب المسؤولية،

المقام: العدد الإجمالي للمسؤولين التابعين لقطاع الماء.

- **مصادر المعطيات**

  - مديرية الشؤون الإدارية والمالية
  - قسم تدبير الموارد البشرية

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

- **تعليق**

هذا المؤشر يعطي فكرة عن نسبة الإناث في مناصب المسؤولية ومدى تطبيق منهجية مقاربة النوع.

الهدف 3.600: تحسين تطبيق المعلوماتية في الأعمال المكتبية

المؤشر 1.3.600 : نسبة نجاعة تدبير المكتبيات

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
درهم	6 500	6 200	5 900	5 700	5 600	5 500	2022

- **توضيحات منهجية**

التعريف : هذا المؤشر يقيم متوسط الكلفة السنوية المخصصة الأجهزة المعلوماتية داخل حظيرة المعدات المعلوماتية المتواجدة.

طريقة الحساب:

البسط: مجموع النفقات المتعلقة باقتناء الحواسب، آلات الطباعة، اللوازم المستهلكة و صيانة المعدات المعلوماتية،

المقام: عدد الأجهزة المكتبية المعلوماتية.

- **مصادر المعطيات**

مديرية الشؤون الإدارية والمالية / قسم التنظيم والنظم المعلوماتية

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**
- **تعليق**

هذا المؤشر لا ينطبق إلا على المصالح المركزية نظرا للصعوبات التي تواجهها المصالح اللاممركزة نظرا لأن تدبير الموارد المالية عهدت للآمرين المساعدين بالصرف التابعين لوزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء.

برنامج 601 : التدبير والحفاظ على الماء وتنميته

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة

تندرج الاستراتيجية العامة لقطاع الماء في تنمية المادة الحيوية للماء وتوجهات مشروع المخطط الوطني للماء وكذا الاستراتيجية الوطنية للماء والتي تسعى إلى تحسين تدبير الماء، وتعبئة موارد المياه لضمان احتياط دائم من الماء للبلاد وذلك قصد توفير احتياط من الماء بصفة دائمة، حماية وحفظ الموارد المائية والمساهمة في تقليص الأخطار المرتبطة بالماء.

برنامج التنمية، تدبير وحفظ الموارد المائية هو الدافع الأساسي في إحداث قطاع الماء وهو القلب النابض لاستراتيجيتها. فهو يتضمن كل الأنشطة المتعلقة بالماء؛ ابتداء من تقييمه، تخطيطه، تدبيره، وتعبئته و أخيرا الحفاظ عليه. هذا البرنامج يرتكز على توفير الماء الصالح للشرب والري بصفة مستدامة، وبالتالي يساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

هذا البرنامج يتمحور حول المشاريع التالية:

المعرفة، التقييم، التدبير والمحافظة على الماء :

تطبيق الاستراتيجية العامة لتنمية قطاع الماء وتوجهات مشروع المخطط الوطني للماء وكذا الاستراتيجية الوطنية للماء تتطلب ضمان احتياط من الماء و الحفاظ على جودته وذلك بالمساهمة في تقليص الأخطار المرتبطة به. وكذا توفير للعموم معلومات عن الماء والتي تعد أيضا من انشغالات قطاع الماء.

لتحقيق الأهداف المسطرة تعتمد هذه الاستراتيجية على مجموعة من المشاريع / الإجراءات التي سيتخذها قطاع الماء وهي كتالي:

- تقييم ومعرفة الموارد المائية؛
- تخطيط وتدبير الماء؛
- الحفاظ على الماء والملك العمومي المائي؛
- تدبير الظواهر المناخية القصوى و التكيف مع آثار تغيرات المناخية؛
- دعم وكالات الأحواض المائية و تنمية الشراكة؛
- المساهمة في توفير الماء الصالح للشرب والصرف الصحي السائل في المناطق القروية.

تعبئة المياه السطحية والحماية من الفيضانات :

تندرج استراتيجية برنامج تنمية العرض والحماية من الفيضانات ضمن استراتيجية قطاع الماء، خصوصا فيما يتعلق بمحاور تنمية العرض، والحد من الأخطار المرتبطة بالماء والتكيف مع التغييرات المناخية وكذا الحفاظ على سلامة المنشآت المائية .

حاليا، تم تشييد 144 سدا كبيرا بسعة إجمالية تبلغ 18,6 مليار متر مكعب ومتابعة أشغال ل 13 سدا كبيرا ستمكن من تنظيم 9,50 مليار متر مكعب. كما أن عملية الصيانة المنجزة سنويا لضمان حسن سير كل هذه المشاريع.

وقد تم خلال سنة 2017 انطلاق إنجاز سد كبير غريس بإقليم الحسيمة و سد فاصك بإقليم كلميم، كما تمت خلال سنة 2018 برمجة إنجاز سدي بولعوان بإقليم شيشاوة وأيت زيات بإقليم الحوز.

موازاة مع سياسة بناء السدود الكبرى، تقرر إنجاز السدود الصغرى من أجل ضمان التنمية المحلية ومواجهة مشاكل التزويد بالماء الصالح للشرب وخصوصا بالوسط القروي والمناطق الجافة على أن يتم إنجازها في إطار عقد اتفاقيات الشراكة بين قطاع الماء وجمعيات مستعملي الماء حدد من خلالها حقوق والتزامات الأطراف مع ضمان الصيانة و الاستغلال والسلامة لهذه المشاريع وبالتالي نجاعتها .

حاليا تم الشروع في انجاز 25 سدا صغيرا واطلاق 5 عمليات جديدة خلال سنة 2018. كما سيتم إنجاز عدة سدود صغرى خلال الفترة الممتدة مابين 2019 و2026 بغلاف مالي يقدر ب 600 مليون درهما سنويا في إطار تفعيل مضامين مشروع اتفاقية-إطار بشراكة مع وزارة الداخلية، وزارة الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري والمياه والغابات ووزارة التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء .

علاوة على ذلك، ونظرا إلى خطر الفيضانات المتكررة التي عرفتها بلادنا، فمن المتوقع سنويا، في إطار البرنامج الوطني للوقاية من الفيضانات الذي أحصى ما يقارب 1000 نقطة معرضة للفيضانات، سيتم سنويا إنجاز حوالي عشرون (20) عملية لتهيئة مجاري المياه مع إعطاء الأولوية للمناطق الأكثر تضررا.

2. مسؤول البرنامج

الكاتب العام لقطاع الماء.

3. المتدخلين في القيادة

مديرية البحث والتخطيط المائي ومديرية التجهيزات المائية بتنسيق مع وكالات الأحواض المائية.

4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج

الهدف 1.601: : تحديد وتعبئة الموارد المائية لتوفير الدائم للماء في البلاد

المؤشر 1.1.601 : معدل التعبئة الإضافية للمياه السطحية

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	-	17,80	41,90	87,90	100	100	2021

- **توضيحات منهجية**

هذا المؤشر هو نسبة الحجم المنظم المتراكم انطلاقا من السدود المنجزة أو المبرمجة في سنة معينة على الحجم المنظم المتوقع في الفترة الممتدة ما بين 2017-2021.

هذا المؤشر سيتم تحيينه بعد إنهاء الأشغال بالسدود المشار إليها بالجدول التالي:

إسم السد	الإقليم	سنة انتهاء الأشغال	الحجم المنظم (مليون م3)	الحجم المعبأ (مليون م3)
تمقيت	الرشيدية	2019	9	14
تمالوت	خنيفرة	2018	39	50
اهريهيرة	فكيك	2019	3	11,60
وادي مارتيل	تطوان	2018	70	120
دار الخروفة	العرائش	2019	140	480
سيدي عبد الله	تارودانت	2020	13	10,50
امذز	صفرو	2020	125	700
خروب	تطوان	2020	40	185
ولجة السلطان	الخميسات	2019	73	510
تودغى	تنغير	2020	6	32
أكدز	زاكورة	2021	38	316
تيداس	الخميسات	2021	33	500
فاصك	كلميم	2021	13	79
قدوسة	الراشدية	2020	33	220

- **مصادر المعطيات**

وزارة التجهيز والنقل والوجيستيك والماء -قطاع الماء-، وزارة الداخلية والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

يمكن أن تكون الحدود أو الإكراهات مرتبطة خصوصا بالتغيرات المناخية، أو بالميزانية العامة، او بالمشاكل المتعلقة بنزع الملكية أو فشل الشركة المشرفة على إنجاز الإشغال.

- **تعليق**

تم اختيار هذا المؤشر من أجل ضمان تتبع تطور الحجم المنظم للسدود إلى حدود سنة 2021، الذي من شأنه أن يؤثر على تنمية المساحات المسقية، توسيع ودعم التزويد بالماء الشروب للسكان المستفيدين. القيمة المرجوة تمثل الحجم الإجمالي المتوقع تنظيمه خلال سنة 2021.

المؤشر 2.1.601 : معدل عصرنة شبكات القياس على مستوى وكالات الأحواض المائية

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	60	70	75	85	90	100	2022

- **توضيحات منهجية**

معدل عصرنة شبكات القياس على مستوى وكالات الأحواض المائية.

طريقة الحساب:

البسط: عدد المحطات المعصرنة.

المقام: عدد الإجمالي للمحطات.

- **مصادر المعطيات**

  - مديرية البحث والتخطيط المائي
  - وكالات الأحواض المائية

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

هذا المؤشر يعتمد على إطلاق صفقات العصرنة على مستوى وكالات الأحواض المائية

- **تعليق**

هذا المؤشر رئيسي لتحليل و متابعة حالة شبكات القياس على المستوى الوطني، في الواقع فإن تدني هذا المؤشر هو إشارة على بروز مشاكل الكفاءات الداخلية في نظم المتابعة و الوقاية من الفيضانات.

الهدف 2.601: : تحسين تدبير الماء

المؤشر 1.2.601 : معدل الرضا على طلب الماء من خلال السدود

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	55	65	65	60	60	100	2030

- **توضيحات منهجية**

التعريف : هذا المؤشر يساعد على احتساب معدل الارتياح لطلبات الماء المعبر عنها في بداية السنة الهيدرولوجية بالمقارنة مع إمدادات الماء من السدود.

طريقة الحساب :

البسط: كمية إمدادات المياه سنويا،

المقام: كمية طلبات المياه سنويا.

- **مصادر المعطيات**

- مديرية البحث والتخطيط المائي
- وكالات الأحواض المائية
- وزارة الفلاحة والصيد البحري.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

مستوى الارتياح للطلبات يرتبط أساسا بتوفير الموارد المائية وحالة المخزون في السدود، في الواقع، إذا كانت السنة الرطبة فمعدل الارتياح عالي خاصة في مخزون مياه الشرب. عندما تكون التساقطات السنوية جيدة فإن الطلبات المعبر عنها من طرف مستعملي الماء وخاصة في المجال الفلاحي تكون ضعيفة.

- **تعليق**

يتم تزويد المناطق الحضرية بالماء الصالح الشرب في بنسبة 100٪ عن طريق تعبئة المياه السطحية والمياه الجوفية

للإشارة، فإن عدد السكان المتواجدين في المجال الحضري بلغ 20 مليون نسمة حسب إحصائيات سنة 2014 من بينهم 50% نساء .

المؤشر 2.2.601 : عدد الفرشات المياه التي لها حق الأولوية تتوفر على عقد فرشة مائية

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد	0	3	6	10	14	14	2021

- **توضيحات منهجية**

مراحل صياغة عقود الفرشة:

- **إنجاز دراسات حصيلة هيدرولوجية بما في ذلك نماذج التدبير ونماذج التحسين**
- **إعداد مناطق النسخ الاحتياطي و الحظر،**
- **إنشاء لجان المراقبة.**
- **اعداد خطة عمل بتشاور مع الشركاء،**
- **التوعية وتنفيذ العقد**

طريقة الحساب:

عدد عقود الفرشة المائية الموقع عليها بالنسبة للهدف والذي هو أربعة عشر (14) عقدا المزمع التوقيع عليها.

- **مصادر المعطيات**

مديرية البحث والتخطيط المائي، وكالات الأحواض المائية، المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، وزارة الفلاحة والصيد البحري ووزارة الداخلية.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

معيقات صياغة عقود الفرشات:

- **توقيع عقد الفرشة يعتمد على العديد من الشركاء مما يعرقل أحيانا احترام برنامج صياغة العقود،**
- **صعوبة التنفيذ، عملية طويلة.**

وتجدر الإشارة أنه في حالة الجفاف أو ندرة المياه، يمكن تعديل البرنامج.

- **تعليق**

تسمح عقود الفرشة ب:

- **وضع نهج تعاوني وتشاركي للتدبير المستدام والرشيد للمياه وفي نفس الوقت لضمان درجة من التنمية الفلاحية وسسيو اقتصادية قصد تجاوز الخطر والاستغلال المفرط لموارد المياه الجوفية.**
- **تحقيق خطة عمل تشاركية وتفاوضية تمشيا مع التوصيات و الأحكام الواردة في المخطط الوطني للماء و المخطط المديري المندمج للموارد المائية للحفاظ وحماية الموارد المياه الجوفية؛ ومع الأخذ بعين الاعتبار مختلف برامج التنمية القطاعية و الإقليمية .**
- **ضمان الحفاظ النوعي والكمي والتنمية المستدامة للموارد المائية .**

ملاحظة : إن قانون الماء الجديد رقم 15-36 وخاصة الفصل الثامن –القسم 4 – المادة 3 أخد بعين الاعتبار مشروع عقود الفرشات.

الهدف 3.601: مكافحة الثلوت والمساهمة في الحد من المخاطر المتعلقة بالماء

المؤشر 1.3.601 : نسبة المستفيدين من مشاريع الصرف الصحي السائل في الوسط القروي حسب النوع

		الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
المؤشر نسبة المستفيدين من مشاريع الصرف الصحي السائل في الوسط القروي حسب النوع		%	16	37	58	79	100	**100**	**2021**
المؤشر المرتبط بالهدف	نسبة المستفيدات من مشاريع الصرف الصحي السائل في الوسط القروي	%	47	48	48	50	50	**50**	**2021**

- **توضيحات منهجية**

(عدد المستفيدين في الوسط القروي من مشاريع الصرف الصحي السائل المنجزة / عدد المستفيدين في الوسط القروي من مشاريع الصرف الصحي السائل المستهدفة) x 100

- **مصادر المعطيات**

قسم تزويد بالماء الصالح للشرب و الصرف الصحي السائل في الوسط القروي، المصالح الإقليمية للماء و وكالات الأحواض المائية.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

في بعض الأحيان، إن عدد السكان المستفيدين لا يعكس أهمية الجهود التي بذلت لأن المواصفات التقنية للمشاريع تختلف من مشروع إلى آخر.

- **تعليق**

المؤشر 2.3.601 : معدل المناطق المستفيدة من عملية المعالجة

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	13	34,70	56,50	78,20	78,20	100	2030

- **توضيحات منهجية**

هذا المؤشر هو النسبة التراكمية لعمليات الحماية من الفيضانات المنجزة أو المتوقعة في سنة معينة / العدد الإجمالي للنقط السوداء التي تمت إحصاءها بالمخطط الوطني للفيضانات.

- **مصادر المعطيات**

مديرية التجهيزات المائية، وزارة الداخلية والمندوبية السامية للتخطيط

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

الحدود أو المعيقات غالبا ما تكون متعلقة بالموارد المائية، أو مرتبطة بمشاكل نزع الملكية أو فشل الشركة المشرفة على إنجاز الأشغال.

- **تعليق**

لقد تم اختيار هذا المؤشر لرصد تطور برنامج تنفيذ المخطط الوطني للحماية من الفيضانات والذي أحصى ما جموعه 1000 نقطة سوداء عبر تراب المملكة.

برنامج 414 : الأرصاد الجوية

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة

عرفت مديرية الأرصاد الجوية الوطنية (DMN) كمصلحة عمومية في السنوات الأخيرة تطورات مهمة، من حيث مهامها و اختصاصاتها و هيكلتها التنظيمية، وكذلك من حيث تقنياتها ومواردها.

إن المهام الأساسية للأرصاد الجوية الوطنية تتمثل في المراقبة والتنبؤ بالأحوال الجوية والإنذارات الجوية للمساهمة بشكل فعال في حماية الأرواح وممتلكات السكان، مع مراعاة الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والآخرين الذين يعيشون في المناطق النائية وهم في معظم الحالات نساء وأطفالهن مع دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية. و تحقيقا لهذه الغاية تسعى مديرية الأرصاد الجوية الوطنية لتوفير خدمة عمومية ذات جودة عالية من ناحية أخرى، أصبح زبناء ومستخدمي المعلومات الجوية (سواء في الميدان سوسيو-اقتصادي أو المؤسسات الغير الحكومية الذين يساهمون في التنمية الاقتصادية الجهوية و المحلية، من بينهم يوجد مجموعة مهمة من الجمعيات النسائية) أصبحوا أكثر تطلبا من حيث تنوع المنتجالرصدي و من حيث مصداقيته، ودقته (المكانية والزمنية)، وسرعة والاستجابة لمتطلباته.

وإدراكا منها لأهمية إشراك زبناء ومستخدمي معلومة للأرصاد الجوية، تسعى المديرية في إعداد خطتها الاستراتيجية، إلى الاعتماد على توجيهات السلطة الوصية والدروس المستفادة من تجاربها مع شركائها وعملائها سواء العموميين منهم أو الخواص.

مهام برنامج "الأرصاد الجوية"

- القيام بالأنشطة المرتبطة بمعلومات الأرصاد الجوية والتنبؤات الجوية والمناخ اللازمة لتلبية حاجات المستعملين على الصعيد الوطني وضمان التبادل الدولي للمعطيات تطبيقا للاتفاقيات التي صادقت عليها المملكة المغربية؛
- إجراء دراسات وأبحاث نظرية، تجريبية وتطبيقية في مجال الأرصاد الجوية وعلم المناخ وجميع الأبحاث المرتبطة بمهمتها؛
- القيام بدور المرجعية لقياس ومراقبة المعطيات الرصدية والمناخية تماشيا مع القواعد والمعايير الدولية؛
- المشاركة في تحضير الاتفاقيات الدولية باتصال مع الإدارات المعنية فيما يتعلق بمجالات اختصاصاتها واقتراح النصوص التنظيمية المتعلقة بمجال الأرصاد الجوية و السهر على تنفيذها.

الرؤية الاستراتيجية لبرنامج "الأرصاد الجوية"

- تأكيد دور الأرصاد الجوية على المستوى الوطني كشريك فعال وذي مصداقية ويستجيب لاحتياجات وانتظارات مستعملي المنتوجات والخدمات الرصدية؛
- التموضع كمرجع على مستوى حوض البحر الأبيض المتوسط وخاصة في مجالات التنبؤات العددية للطقس والتغيرات المناخية.

قيم برنامج "الأرصاد الجوية"

- خدمة المجتمع؛
- تشجيع الذكاء الجماعي؛
- الابتكار للمضي قدما؛
- التعاون والتبادل مع نظرائنا.

الأهداف الاستراتيجية لبرنامج "الأرصاد الجوية"

- تحسين نظام الإنذار ودقة التنبؤات الجوية عن طريق دمج تدبير ومعرفة المخاطر؛
- تحسين الخدمات الجوية الخاصة بقطاع الملاحة الجوية؛
- تحسين الخدمات الجوية الخاصة بقطاع الملاحة البحرية؛
- تطوير الأرصاد الجوية القطاعية؛
- تعزيز التكييف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره؛
- تشجيع البحث العلمي وتطبيقاته في مجال الأرصاد الجوية والمناخ؛
- تعزيز الشراكة مع المنظمات الدولية العاملة في مجال الأرصاد الجوية
- ضمان دور المرجعية في مجال قياس ومراقبة معطيات الطقس والمناخ؛
- تطوير وتنويع الأنشطة التجارية لمديرية الأرصاد الجوية؛
- اعتماد إطار تنظيمي وهيكلي يتماشى مع أنشطة مديرية الأرصاد الجوية.

لإنجاز مهمتها و بلوغ رؤيتها، وتحقيق أهدافها الاستراتيجية، وضعت مديرية الأرصاد الجوية أولويات، واعتمدت سياسة خاصة بها.

أولويات برنامج "الأرصاد الجوية"

- المساهمة في حماية وسلامة الأشخاص والممتلكات (النساء، الرجال و الأطفال) ضد مخاطر الكوارث المتعلقة بالأحوال الجوية من خلال منظومة فعالة للتنبؤات والإنذارات الجوية؛

- تتمثل في المساهمة في تنمية القطاعات السوسيو-اقتصادية من خلال المواكبة القطاعية عن قرب.

سياسة برنامج "الأرصاد الجوية"

- تنفيذ الأنشطة الرصدية والتنبؤ بكفاءة، اعتمادا على موارد الدولة وبدعم من الموارد المالية الذاتية،
- وضع المواطن والمستعمل في صلب اهتمامات مديرية الأرصاد الجوية ؛
- الارتكاز على الأولويات والمشاريع الوطنية وكذا على برامج المنظمة العالمية للأرصاد الجوية والمنظمات الدولية والإقليمية المتخصصة؛
- القيام بدور فعال في تقوية البنية التحتية للرصد الجوي على المستوى الوطني والمساهمة في تقوية قدرات الشركاء؛
- دعم البرامج المتعلقة بالطقس والمناخ للقطاعات الشريكة؛
- اللجوء إلى التعاون الدولي لتعزيز القدرات والاستفادة من البرنامج.

مشروع نجاعة الأداء لبرنامج" الأرصاد الجوية"

مشروع نجاعة الأداء للفترة الممتدة ما بين 2019-2021 لمديرية الوطنية للأرصاد الجوية يندرج في إطار المخطط الاستراتيجي للمديرية للفترة 2017-. 2021

لضمان نجاح واستمرار هذا المشروع التنموي، تضع المديرية الوطنية للأرصاد الجوية، في صلب انشغالاتها، المواطن من خلال الخدمة العمومية ومستعملي الأرصاد الجوية .

هذا ووعيا منها بأهمية إشراك هؤلاء المستعملين لتلبية حاجياتهم، فقد أعدت المديرية هذا المشروع، بناءا على تجاربها السالفة وبناءا على التوصيات الصادرة عن التشاور مع شركائها وزبنائها في القطاع العام والخاص ومع الفاعلين في القطاعات السوسيو-اقتصادية.

برنامج الاستثمار لمديرية الأرصاد الجوية

يتمحور برنامج الاستثمار المتعلق بمشروع تنمية الأرصاد الجوية الوطنية حول المحاور التالية:

- تعزيز وتطوير شبكات الرصد الجوي؛
- صيانة وتحسين جهوزية معدات الأرصاد الجوية؛
- تطوير النماذج العددية للتنبؤات الجوية والمناخية؛
- تعزيز القدرات الحسابية ووسائل الاتصالات ومعالجة المعطيات؛
- تعزيز قدرات الموارد البشرية؛
- تطوير الأنشطة التجارية والترويجية؛
- دعم نفقات الاستثمار.

أهداف مشروع نجاعة الأداء لبرنامج "الأرصاد الجوية"

قبل تحديد أهداف مشروع نجاعة الأداء ، تجدر الإشارة أن الخدمة العمومية تحتل مكانة أساسية في أنشطة المديرية، ولهذا فإن جزءا مهما من أهداف هذا المشروع يسعى إلى تلبية حاجيات الخدمة العمومية من إنذارات وتنبؤات رصدية وتتبع المناخ ...إلخ

و نذكر في هذا الصدد:

- المساهمة في سلامة الأشخاص والممتلكات، من خلال الإنذارات للحد من الآثار السلبية للحالات الجوية القصوى؛
- تقديم خدمات رصدية في المستوى لمختلف مصالح الدفاع الوطني (الجيش والقوات الجوية والبحرية الملكية، والدرك الملكي...)؛
- القيام بمشاريع ذات طابع عمومي على الصعيد الوطني (محاربة الجراد، برنامج الغيث، مكافحة البرد(Grêle) ، الحد من آثار التلوث البحري... الخ)؛
- الحفاظ على الذاكرة الوطنية المناخية؛
- البحث العلمي لتحسين التنبؤات والإنذارات والخدمات في مجال الأرصاد الجوية الوطنية؛
- إعداد ومتابعة الاتفاقيات التي صادق عليها المغرب في مجال الأرصاد الجوية.

في ضوء ما سبق، تسعى مديرية الأرصاد الجوية الوطنية، في سياق مشروع نجاعة الأداء للفترة الممتدة ما بين سنة 2019 و 2021، لتحقيق الأهداف التالية:

1. تحسين نظام الإنذارات الرصدية للمساهمة في حفظ الأرواح والممتلكات (نساء، رجال والأطفال)

تهدف منظومة الإنذارات الجوية الاستباق والتنبيه لحدوث المخاطر الطبيعية التي يمكن أن تؤثر على الأرواح والممتلكات. ولهذه الغاية، سوف تواصل مديرية الأرصاد الجوية تحسين نظام الإنذار المبكر. الشئ الذي سوف يسمح ب:

- الرفع من آجال الاستباق للحالات الجوية الخطيرة؛
- تسريع نشر وتوزيع المعلومات الرصدية لجميع المستخدمين؛
- تحسين إدراك المخاطر من قبل الأفراد؛
- تحسين التمكن من الظواهر الجوية على المستوى المحلي.

2. تحسين جودة التنبؤات الجوية

تعد التنبؤات الجوية من المخرجات الرئيسية لمديرية الأرصاد الجوية الوطنية مما يمكن من مواكبة و دعم مستخدمي هذه التنبؤات. هذا، ومن أجل تلبية حاجيات هؤلاء المستعملين تقوم المديرية بالتحسين المستمر لهذا المنتج وذلك ب:

- تكييف التنبؤات مع الاحتياجات الخاصة للزبناء والشركاء لتمكينهم من أخذ قرارات أفضل بناء على حالة الطقس آثاره؛
- توفير خدمة أفضل لشركائها وعملائها وذلك بفضل التقدم العلمي والتكنولوجي؛
- التحسين المستمر للخدمة المقدمة لمختلف مجالات تطبيق التوقعات الجوية بتعزيز الإنصات ودعم العملاء؛
- تحسين موثوقية التوقعات؛
- الأخذ في الاعتبار الخصائص المحلية.

3. تطوير الأرصاد الجوية القطاعية لتقديم خدمات أفضل لمختلف القطاعات

رهانات القطاعات السوسيو-اقتصادية الرئيسية في البلاد تتطلب خدمات ومواكبة نوعية من اجل المساعدة على اتخاذ القرار استنادا، على وجه الخصوص، على معرفة جيدة من البيانات والمعلومات المناخية أو أحوال الطقس. وفي هذا السياق، تلتزم مديرية الأرصاد الجوية الوطنية بتطوير الأرصاد الجوية القطاعية من خلال انجاز مشاريع لمختلف القطاعات الاقتصادية في البلاد.

2. مسؤول البرنامج

مدير الأرصاد الجوية الوطنية

3. المتدخلين فى القيادة

- المديرية المركزية
- المديريات الجهوية للأرصاد الجوية الوطنية

4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج

الهدف 1.414: تحسين نظام الإنذار للأرصاد الجوية للمساهمة في حفظ الأرواح (رجال، نساء و أطفال و الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة) والممتلكات

المؤشر 1.1.414 : المدة المتوسطة للإنذار في الحالات العادية العامة

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
ساعة	32	32	33	34	35	35	2021

- **توضيحات منهجية**

متوسط الفرق الزمني بين ساعة إصدار النشرة الانذارية وساعة حدوث الظاهرة.

- **مصادر المعطيات**

- تقديرات عناصر الأرصاد الجوية الواردة في نشرة الإنذار
- البيانات المرصودة من طرف مختلف الشبكات الرصدية لمديرية الأرصاد الجوية الوطنية

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

هذا الفرق الزمني (الاجل) مرتبط ب:

- طبيعة وتردد الظاهرة الرصدية وكذا درجة التمكن من التنبؤ بها
- الخبرة لمتنبئين،
- مصداقية المعطيات و كثافة الشبكة الرصدية .

وللإشارة، فأن الظواهر المحلية مثل العواصف الرعدية الغزيرة والضباب و الرياح القوية... الخ، يصعب أحيانا التنبؤ بها بشكل مضبوط نظرا لطبيعة ظروف تكوينها المتعلقة بالأحوال الجوية بالإضافة إلى الخصائص الجغرافية للمنطقة و أيضا مدة حدوثها.

- **تعليق**

مدة هذا المؤشر تتراوح ما بين بضع ساعات (عشرات الساعات) الى بعض الأيام . و هذه المدة محدودة نظرا لكون التنبؤات الجوية تقل دقتها كلما طالت المدة المعنية بها.

تحسين هذا المؤشر يتطلب وضع إمكانيات مصاحبة، كتقوية القدرات المهنية للموظفين، تقوية وسائل الرصد والتنبؤات العددية.

المؤشر 2.1.414 : المدة المتوسطة للإنذار البحري

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
ساعة	14,10	14,10	14,20	14,30	14,40	14,40	2021

- **توضيحات منهجية**

متوسط المدة الشهرية بين ساعة إصدار النشرة الانذارية وساعة حدوث الظاهرة البحرية

- **مصادر المعطيات**

نشرات الإنذار للأرصاد الجوية البحرية

النظام الأوتوماتيكي لتوزيع المعطيات: TRANSMET هو الذي يؤمن توفير وتوزيع معطيات التنبؤات للزبناء.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

الحدود الإحصائية للمتوسط

- **تعليق**

المؤشر 3.1.414 : عدد اللغات واللهجات لإذاعة النشرات الجوية

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد	4	4	5	5	5	5	2021

- **توضيحات منهجية**

باعتبار وسائل الإعلام هي الوسيلة الرئيسية للوصول إلى كافة الناس، ولكي تصل معلومات الأرصاد الجوية والإنذار بالطقس إلى أقصى عدد من الجمهور، فإن اللغة الأولى المستخدمة في الإذاعة والتليفزيون والصحف هي العربية الرسمية.

وللوصول إلى أقصى عدد من الناس بالمناطق النائية وإشراك هؤلاء السكان بالمعلومات الرصدية، يستخدم أيضا اللغة العربية الديكتالية المغربية والأمازيغية في أجهزة الراديو.

وتستخدم اللغة الفرنسية أيضا للفرنكوفونية.

- **مصادر المعطيات**

القنوات التلفزية والاذاعية والصحف والمجلات.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

نظرا لمحدودية الموارد البشرية المتخصصة سيستمر استعمال هذه "اللغات" الأربع .

ستشرع في ادخال اللهجة الريفية ابتداء من سنة 2019.

- **تعليق**

المعلومات الرصدية والإعلان بالأخطار تعلن باللغة الإسبانية من خلال النشرة الإخبارية الإسبانية

الهدف 2.414: تحسين جودة التوقعات الرصدية

المؤشر 1.2.414 : نسبة نجاح التوقعات على المدى القصير : ثلاثة أيام

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	91,06	92	92	93	93	93	2021

- **توضيحات منهجية**

العناصر الرصدية المعنية في احتساب مؤشرات هذا الهدف هي بالخصوص الغشاء السحابي (نسبة الغيوم)، الرياح (سرعة واتجاه)، ودرجة الحرارة (الحد الأقصى و الحد الأدنى) والظواهر الجوية. حساب المتوسط السنوي للنسب اليومية لنجاح التوقع على المدى القصير.

- **مصادر المعطيات**

تقديرات العناصر الرصدية المرتقبة بالنسبة لليوم الثالث (اليوم3+) ، المعطيات الملاحظة من طرف مختلف مكونات شبكات الرصد لمديرية الأرصاد الجوية الوطنية.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

بالإضافة إلى قدرات النماذج العددية للتنبؤات الجوية وخبرة المتنبئين فإن التمكن الجيد من هذا الهدف يعتمد أيضا على كثافة شبكة الملاحظة الرصدية و مصداقية البيانات.كل نقص في هذه المعطيات المرصودة له تأثير على درجة ودقة المؤشر.

وللإشارة، فإن الظواهر المحلية مثل العواصف الرعدية الغزيرة والضباب و الرياح القوية... الخ، يصعب أحيانا التنبؤ بها بشكل مضبوط نظرا لطبيعة ظروف تكوينها المتعلقة بالأحوال الجوية بالإضافة إلى الخصائص الجغرافية للمنطقة و أيضا مدة حدوثها.

- **تعليق**

هذا المؤشر يكتسب اهمية اكثر إذا تأكدت توقعات (يوم+3) للظواهر الجوية من خلال الملاحظة الرصدية لهذه الظواهر في اليوم الموالي .إن تحسين هذا المؤشر يتطلب وضع وسائل مواكبة له كتقوية القدرات المهنية للموظفين وخاصة في مجال التمكن من معرفة الظواهر المحلية وكذا تقوية وسائل الرصد والتنبؤات الرقمية.

الهدف 3.414: تحسين المواكبة لمختلف القطاعات السسيو-اقتصادية والمجتمع المدني

المؤشر 1.3.414 : نسبة نجاح التوقعات في ميدان قطاع الطيران

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	92	93	94	95	95,50	95,50	2021

- **توضيحات منهجية**

نسبة نجاح تنبؤ الظواهر المعبرة عنها من وجهة نظر علم الطيران / ملاحظة هذه الظواهر

الظواهر هي : العواصف، الرياح القوية، العواصف الرملية ، عاصفة الثلج ، الضباب ، الفروستينج ، الاضطراب ، الغيوم،..الخ

- **مصادر المعطيات**

قاعدة المعطيات لمديرية الأرصاد الجوية الوطنية

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

يتم احتساب هذا المؤشر يدويا وبالتالي فإن النتيجة تكون متباينة احيانا وتختلف من شخص لآخر. المنتوج الرصدي المتوقع يكون على شكل خريطة رصدية تحتوي على رموز و الحدود الجغرافية للظواهر المعنية. وبالتالي فمن الصعب جعل احتساب هذا المؤشر آليا.

- **تعليق**

مديرية الأرصاد الجوية الوطنية تتوقع عملية مراجعة و عصرنة هذا المؤشر.

المؤشر 2.3.414 : نسبة نجاح التوقعات للقطاعات الأخرى: الفلاحة، النقل الطرقي والسككي، الماء، الطاقة،.. الخ

الوحدة	إنجاز 2017	قانون المالية 2018	مشروع قانون المالية 2019	التوقع 2020	التوقع 2021	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	91	91,50	91,50	92	92	92	2021

- **توضيحات منهجية**

حساب المتوسط السنوي للنسب اليومية لنجاح التوقعات القطاعية.

- **مصادر المعطيات**

شبكة المعطيات بمديرية الأرصاد الجوية.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

هذا المؤشر يكون أكثر إيجابيا كلما كان الفرق بين المعلومات المتوقعة و المرصودة صغير.

- **تعليق**

تحسين القيم المستهدفة للمؤشرات يرتكز بشكل كبير على كثافة الشبكة الرصدية.

الجزء الثالث

محددات النفقات

1. محددات نفقات الموظفين و الأعوان

أ. بنية أعداد الموظفين للسنة الجارية

- جدول 12 : التوزيع حسب الدرجات /الرتب

الدرجات/الرتب	الأعداد			%
	الذكور	الاناث	المجموع	
موظفي التنفيذ (السلالم من 5 إلى 6 و السلالم المطابقة)	189	35	224	13,25
موظفي الإشراف (السلالم من 7 إلى 9 و السلالم المطابقة)	268	120	388	22,96
الأطر والأطر العليا (السلم 10 و ما فوق و السلالم المطابقة)	727	351	1 078	63,79
المجموع	**1 184**	**506**	**1 690**	**100**

- جدول 13 : التوزيع حسب المصالح

المصالح	الأعداد			%
	الذكور	الاناث	المجموع	
المصالح المركزية	521	340	861	50,95
المصالح اللاممركزة	663	166	829	49,05
المجموع	**1 184**	**506**	**1 690**	**100**

- جدول 14 : التوزيع حسب الجهات

المصالح	الأعداد			%
	الذكور	الاناث	المجموع	
جهة طنجة-تطوان-الحسيمة	50	34	84	4,97
جهة الشرق	40	18	58	3,43
جهة فاس - مكناس	100	51	151	8,93
جهة الرباط - سلا- القنيطرة	450	191	641	37,93
جهة بني ملال - خنيفرة	30	16	46	2,72
جهة الدار البيضاء- سطات	320	120	440	26,04
جهة مراكش - آسفي	35	24	59	3,49
جهة درعة - تافيلالت	25	19	44	2,6
جهة سوس - ماسة	45	30	75	4,44
جهة كلميم - واد نون	12	4	16	0,95
جهة العيون -الساقية الحمراء	40	16	56	3,31
جهة الداخلة - واد الذهب	16	4	20	1,18
المجموع	1 163	527	1 690	100

ب. توزيع نفقات الموظفين و الأعوان

- جدول 15 : توقع نفقات الموظفين للسنة 2019 (مشروع قانون المالية)

	النفقة	العدد
النفقات الدائمة	263 740 037	1690
المناصب المحذوفة	660 380	62
عمليات التوظيف (تتضمن المستحقات الناجمة عن المتأخرات المتعلقة بها)	1 728 000	96
عمليات الإدماج	0	0
مقتضيات أخرى تتعلق بمراجعات الأجور (ت تضمن المستحقات الناجمة عن المتأخرات المتعلقة بها)	0	
الترقيات في الدرجة والرتبة (ت ت ضمن المستحقات الناجمة عن المتأخرات المتعلقة بها)	7 291 582	
نفقات الموظفين المؤداة من طرف مديرية نفقات الموظفين	272 099 239	273420000
نفقات الموظفين الأخرى المؤداة من طرف محاسبي الخزينة العامة للمملكة	500 000	
نفقات الموظفين المتوقعة	272 599 239	

2. محددات نفقات المعدات و النفقات المختلفة و الاستثمار حسب البرنامج و المشروع أو العملية

برنامج 600 : قيادة وحكامة

- **مشروع 1 : تكييف التراث الاداري**

هذا المشروع يهدف إلى تزويد الإدارة بمخطط مديري لنظم المعلوماتية وكذا نظم المعلومات حول تدبير الموارد المائية و حول تدبير الميزانية والمحاسبة. وقد رصدت لهذا المشروع بميزانية التسيير (المعدات ونفقات مختلفة) 950 000 درهم.

- **مشروع 2 : دعم المهام**

يشمل هذا المشروع على جميع الأنشطة اللازمة لسير الإدارة في ظروف عادية . فقد رصدت لهذا المشروع 44 099 000 درهم بميزانية التسيير (معدات ونفقات مختلفة).

- **مشروع 3 : مساعدة للأعمال الإجتماعية**

تهم المساعدات الممنوحة لفائدة مؤسسة الأعمال الاجتماعية لموظفي قطاع الماء. وقد خصص مبلغ 8 000 000 درهم لهذه المساعدة بنفقات التسيير (معدات ونفقات مختلفة) .

- **مشروع 4 : تكيف التراث الاداري**

هذا المشروع يهدف إلى تزويد الإدارة بمخطط مديري لنظم المعلوماتية وكذا نظم المعلومات حول تدبير الموارد المائية و حول تدبير الميزانية والمحاسبة. وقد رصدت لهذا المشروع بميزانية الاستثمار 22 000 000 درهم.

- **مشروع 5 : أنظمة المعلومات والتنظيم**

هذا المشروع يهدف إلى تزويد الإدارة بمخطط مديري لنظم المعلوماتية وكذا نظم المعلومات حول تدبير الموارد المائية و حول تدبير الميزانية والمحاسبة.فقد خصص لهذا المشروع 6 800 000 درهم بميزانية التسيير (معدات ونفقات مختلفة) و 3 850 000 درهم بميزانية الاستثمار.

- **مشروع 6 : تحويل ودفع**

تهم كل المساهمات المخصصة للمنظمات الجهوية والدولية، وقد خصص 100 000 درهم بميزانية التسيير (معدات ونفقات مختلفة).

- **مشروع 7 : تكوين وتداريب**

يهدف هذا المشروع إلى تنظيم دورات تكوينية مستمرة و تداريب في مجالات تقنية مرتبطة بقطاع الماء، وكذلك في المجالات التنظيمية والإدارية والقانونية. وقد خصص مبلغ 000 850 1 درهم لهذا الغرض بميزانية السيير (معدات ونفقات مختلفة) .

- **مشروع 8 : منازعات ومصاريف قضائية**

هذا المشروع يهم الإصلاح القانوني والمؤسساتي وذلك في إعداد النصوص القانونية والتطبيقية وكذا لنصوص المتعلقة بالإطار المؤسساتي والتخطيط، ويهم كذلك تنفيذ الأحكام القضائية الناتجة عن نزع الملكية وقد خصص مبلغ 200 723 4 درهم بميزانية التسيير (معدات ونفقات مختلفة).

برنامج 601 : التدبير والحفاظ على الماء وتنميته

- **مشروع 1 : بناء منشآت هيدرو مائية**

تساهم المنشآت الهيدرومائية، والتي تهم السدود الصغرى والمتوسطة، في تعبئة الموارد المائية السطحية وكذا في تحسين مستوى حماية السكان والممتلكات من الفيضانات، كما تلعب دورا مهما في التنمية المحلية وخلق فرص الشغل. وقد خصص لهذ المنشآت مبلغ 000 500 124 درهم بميزانية الاستثمار.

- **مشروع 2 : دعم مهمة لبناء السدود**

للسير الجيد لإنجاز السدود المتوسطة أو الكبرى يجب توفير الوسائل اللوجيستيكة من بينها شراء السيارات قصد تسهيل التنقل، وقد خصص مبلغ 000 000 6 درهم خلال سنة 2019 بميزانية الاستثمار.

- **مشروع 3 : دراسات وأبحاث**

من أجل مواكبة برمجة إنجاز المنشآت المائية، تتم دراسة مواقع السدود المرتقب إنجازها وكذا دراسة المناطق المهددة بالفيضانات، طبقا للمخططات التوجيهية للتهيئة المندمجة للموارد المائية والمخطط الوطني للحماية من الفيضانات. وقد خصص مبلغ 600 500 133 درهم بميزانية الاستثمار.

- **مشروع 4 : بناء سد مارتيل**

سد مارتيل يوجد بإقليم تطوان تبلغ كلفته الإجمالية 588 1 مليون درهم وحجم حقينته 120 مليون متر مكعب، وقد بلغت نسبة الأشغال 96%. يهدف هذا السد إلى تزويد مدينة تطوان بالماء الصالح للشرب والحماية من الفيضانات. وقد خصص مبلغ 000 112 104 درهم خلال سنة 2019 ويشمل أشغال الهندسة المدنية، دراسات ومراقبة الأشغال و التجهيزات الهيدرومكانيكية.

- **مشروع 5 : المساهمة لفائدة وكالة التنمية الإقتصادية والإجتماعية لشمال المملكة**

تهم مساهمة قطاع الماء لفائدة وكالة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية لشمال للمملكة من أجل إنجاز الدراسات والأشغال للحماية من الفيضانات لحي كنديسا (CONDESA) بمدينة افنيدق، وقد خصص مبلغ 000 000 6 درهم بميزانية الاستثمار خلال سنة 2019.

- **مشروع 6 : بناء سد سيدي عبد الله**

سد سيدي عبد الله يوجد بإقليم تارودانت تبلغ كلفته الإجمالية 000 000 729 درهم وحجم حقينته 10.5مليون متر مكعب، وقد بلغت نسبة الأشغال 50%. يهدف هذا السد إلى تطعيم الفرشة المائية

بسوس، التزويد بالماء الصالح للشرب والحماية من الفيضانات. وقد خصص مبلغ 92 مليون درهم خلال سنة 2019 ويشمل أشغال الهندسة المدنية، دراسات ومراقبة الأشغال و التجهيزات الهيدرومكانيكية.

- **مشروع 7 : تزويد بالماء الصالح للشرب وتطهير المدارس القروية ومدارس التعليم العتيق والمساجد والمستوصفات القروية**

منذ إطلاق سياسة السدود، وقطاع الماء يولي أهمية كبرى لتأمين إمدادات السكان بالماء الصالح للشرب سواء بالوسط الحضري أو القروي. ويواصل هذا القطاع على هذا المنهج من خلال تحسين تزويد الوسط القروي بالماء الشروب وأيضا تحسين الصرف الصحي. وقد خصص مبلغ 150 422 26 درهم بميزانية الاستثمار خلال سنة 2019.

- **مشروع 8 : بناء سد دار خروفة**

سد دار خروفة يوجد بإقليم العرائش تبلغ كلفته الإجمالية 371 1 مليون درهم وحجم حقينته 480 مليون متر مكعب، وقد بلغت نسبة الأشغال 97%. يهدف هذا السد إلى تزويد بالماء الصالح للشرب والحماية من الفيضانات لسهل اللوكوس و سقي الأراضي الموجودة بالسافلة. وقد خصص مبلغ 650 000 123درهم خلال سنة 2019 ويشمل أشغال الهندسة المدنية، دراسات ومراقبة الأشغال و التجهيزات الهيدرومكانيكية بالإضافة دراسات وأشغال الربط الطرقي.

- **مشروع 9 : بناء سد ولجة السلطان**

سد ولجة السلطان يوجد بإقليم الخميسات، تبلغ كلفته الإجمالية 643 1 مليون درهم وحجم حقينته 510 مليون متر مكعب، وقد بلغت نسبة الأشغال 99.5%. يهدف هذا السد إلى تزويد بالماء الصالح للشرب والحماية من الفيضانات لمدينتي الخميسات وتيفلت، وحماية سد القنصرة من التوحل. وقد خصص مبلغ 000 600 81 درهم خلال سنة 2019 ويشمل أشغال الهندسة المدنية، دراسات ومراقبة الأشغال دراسات وأشغال الربط الطرقي.

- **مشروع 10 : بناء المركب المائي امدز - عين تيمدرين -أزغار**

سد امدز يوجد بإقليم صفرو تبلغ كلفته الإجمالية 485 1 مليون درهم وحجم حقينته 700 مليون متر مكعب، وقد بلغت نسبة الأشغال 36%. يهدف هذا السد إلى تزويد بالماء الصالح للشرب والحماية من الفيضانات و سقي الأراضي الموجودة بالسافلة. وقد خصص مبلغ 000 000 191درهم خلال سنة 2019 ويشمل أشغال الهندسة المدنية، دراسات ومراقبة الأشغال و التجهيزات الهيدرومكانيكية بالإضافة دراسات وأشغال الربط الطرقي وأشغال تهيئة الحقينة.

- **مشروع 11 : بناء سد خروب**

سد خروب يوجد بإقليم طنجة تبلغ كلفته الإجمالية 637 1 مليون درهم وحجم حقينته 185مليون متر مكعب، وقد بلغت نسبة الأشغال 46%. يهدف هذا السد إلى تزويد مدينة طنجة بالماء الصالح للشرب

والحماية من الفيضانات . وقد خصص مبلغ 000 938 162درهم خلال سنة 2019 ويشمل أشغال الهندسة المدنية، دراسات ومراقبة الأشغال و التجهيزات الهيدرومكانيكية بالإضافة دراسات وأشغال الربط الطرقي وأشغال تهيئة الحقينة.

- **مشروع 12 : مشاريع تدبير المندمج للموارد المائية**

خلال سنة 2019، ستتم مواصلة المجهودات للمحافظة على جودة المياه وتتبعها ومحاربة مصادر التلوث وقد رصدت 000 000 2 درهم لهذه المشاريع.

ستتواصل المجهودات فيما يخص تشجيع و تحفيز إعادة استعمال المياه العادمة في جميع المجالات، وذلك بالمساهمة المالية وكذا المساعدة التقنية لجميع المشاريع المبرمجة وقد رصدت 000 500 42 درهم لهذه المشاريع.

- **مشروع 13 : بناء تيداس**

سد تيداس يوجد بإقليم الخميسات تبلغ كلفته الإجمالية 347 1 مليون درهم وحجم حقينته 507 مليون متر مكعب، وقد بلغت نسبة الأشغال 20%. يهدف هذا السد إلى دعم تزويد محور مدينتي الرباط الدار البيضاء بالماء الصالح للشرب والمساهمة في تنظيم موارد سد سيدي محمد بن عبد الله وإنتاج الطاقة الكهرومائية . وقد خصص مبلغ 000 000 149درهم خلال سنة 2019 ويشمل أشغال الهندسة المدنية، دراسات ومراقبة الأشغال و دراسات وأشغال الربط الطرقي .

- **مشروع 14 : بناء سد قدوسة**

سد قدوسة يوجد بإقليم الرشيدية تبلغ كلفته الإجمالية 912 مليون درهم وحجم حقينته 220 مليون متر مكعب، وقد بلغت نسبة الأشغال 38%. يهدف هذا السد إلى تزويد مدينة بودنيب بالماء الصالح للشرب والحماية من الفيضانات وسقي 000 3 هكتار بسافلة السد. وقد خصص مبلغ 000 700 107درهم خلال سنة 2019 ويشمل أشغال الهندسة المدنية، دراسات ومراقبة الأشغال و التجهيزات الهيدرومكانيكية بالإضافة دراسات وأشغال الربط الطرقي وأشغال تهيئة الحقينة وأشغال إعادة بناء منشآت وتجهيزات عمومية.

- **مشروع 15 : بناء سد تاركا أومادي**

سد تاركا أومادي يوجد بإقليم جرسيف تبلغ كلفته الإجمالية 343 1 مليون درهم وحجم حقينته 287 مليون متر مكعب، وقد بلغت نسبة الأشغال 14%. يهدف هذا السد إلى تزويد مدينة جرسيف بالماء الصالح للشرب والحماية من الفيضانات وسقي 000 3 هكتار بسافلة السد وحماية سد سيدي محمد الخامس من التوحل وإنتاج الطاقة الكهرومائية. وقد خصص مبلغ 000 000 29درهم خلال سنة 2019 ويشمل أشغال الهندسة المدنية، دراسات ومراقبة الأشغال و التجهيزات الهيدرومكانيكية.

- **مشروع 16 : بناء سد مولاي بوشتة**

سد مولاي بوشتة يوجد بإقليم العرائش منتهية أشغاله سنة. خصص مبلغ 000 000 2 درهم خلال سنة 2019 من أجل مراجعة الأثمنة.

- **مشروع 17 : بناء سد تاملوت**

سد تاملوت يوجد بإقليم ميدلت تبلغ كلفته الإجمالية 608 مليون درهم وحجم حقينته 50 مليون متر مكعب، وقد بلغت نسبة الأشغال 99.5%. يهدف هذا السد إلى التزويد بالماء الصالح للشرب والحماية من الفيضانات وسقي الأراضي بسافلة السد . وقد خصص مبلغ 000 000 4 درهم خلال سنة 2019 ويشمل إنهاءأشغال الهندسة المدنية وإنها أشغال الربط الطرقي.

- **مشروع 18 : المساهمة في مصاريف وكالات الأحواض المائية**

الحكامة الجيدة للموارد المائية تبدأ على مستوى الحوض المائي. هذا يعني أن دعم وكالات الأحواض المائية تقنيا وماليا و تطوير المهارات أمر مهم لتحقيق أهداف البرنامج. وقد خصص مبلغ 000 000 140 درهم كإعانة بميزانية الاستثمار.

- **مشروع 19 : بناء سد أكدز**

د تودغا يوجد بإقليم زاكورة تبلغ كلفته الإجمالية 234 1 مليون درهم وحجم حقينته 317 مليون متر مكعب، وقد بلغت نسبة الأشغال 23%. يهدف هذا السد إلى تزويد مدينة زكورة بالماء الصالح للشرب والحماية من الفيضانات وسقي الأراضي بسافلة السد. وقد خصص مبلغ 000 000 121 درهم خلال سنة 2019 ويشمل أشغال الهندسة المدنية، دراسات ومراقبة الأشغال و التجهيزات الهيدرومكانيكية.

- **مشروع 20 : بناء سد تودغا**

سد تودغا يوجد بإقليم تينغير تبلغ كلفته الإجمالية 481 مليون درهم وحجم حقينته 33 مليون متر مكعب، وقد بلغت نسبة الأشغال 22%. يهدف هذا السد إلى التزويد بالماء الصالح للشرب والحماية من الفيضانات وسقي الأراضي بسافلة السد والحفاظ على الموقع السياحي مضيق تودغى . وقد خصص مبلغ 000 000 94 درهم خلال سنة 2019 ويشمل أشغال الهندسة المدنية، دراسات ومراقبة الأشغال و التجهيزات الهيدرومكانيكية بالإضافة دراسات وأشغال الربط الطرقي وأشغال تهيئة الحقينة .

- **مشروع 21 : بناء سد غيس**

سد غيس يوجد بإقليم الحسيمة تبلغ كلفته الإجمالية 077 1 مليون درهم وحجم حقينته 93 مليون متر مكعب، وقد بلغت نسبة الأشغال 8%. يهدف هذا السد إلى تزويد مدينة الحسيمة بالماء الصالح للشرب والحماية من الفيضانات وسقي الأراضي بسافلة السد . وقد خصص مبلغ 000 000 100 درهم خلال سنة 2019 ويشمل أشغال الهندسة المدنية، دراسات ومراقبة الأشغال و التجهيزات الهيدرومكانيكية وأشغال إعادة بناء منشآت وتجهيزات عمومية.

- **مشروع 22 : تدبير وتخطيط الماء**

في سياق ندرة الموارد المائية و وتزايد الطلب عليها من طرف مختلف القطاعات، فإن التخطيط وتدبير الموارد المائية يوضح أمرا لا غنى عنه لإمدادات مستدامة من الماء. الحفظ و حماية الموارد المائية هو واحدة من ركائز الاستراتيجية الجديدة لكتابة الدولة لتطوير قطاع الماء . ويستند هذا الإجراء على معرفة عميقة لجودة الموارد المائية ومصادر التلوث وتبني برنامج الوقاية ومكافحة ضد التلوث. وقد خصص لهذا الشروع 000 250 5 درهم.

- **مشروع 23 : معرفة وتقييم الموارد المائية**

تقييم و معرفة الموارد المائية السطحية والجوفية على مستوى الكم والنوع لكل حوض مائي قصد التدبير المتكامل وفعال لهذه الموارد وتطوير هذا القطاع. وقد خصص لهذا الشروع 028 000 72 درهم.

- **مشروع 24 : صيانة وإصلاح السدود**

في إطار الصيانة والمحافظة على الممتلكات، ستتم خلال سنة 2019، مواصلة وبرمجة مشاريع صيانة وإصلاح الهندسة المدنية والمعدات الهيدروميكانيكية والإلكتروميكانيكية للسدود الكبرى: ويندرج في هذا الإطار ترميم وتقوية طرق الولوج الى بعض السدود، صيانة وتأهيل المعدات الهيدروميكانيكية والكهربائية للسدود الكبرى.

مجموع الاعتمادات المخصصة لأشغال الصيانة وإصلاح السدود تقدر ب 000 000 91 درهم.

- **مشروع 25 : إعانات و تحويلات**

الحكامة الجيدة للموارد المائية تبدأ على مستوى الحوض المائي. هذا يعني أن دعم وكالات الأحواض المائية تقنيا وماليا و تطوير المهارات أمر مهم لتحقيق أهداف البرنامج. وقد خصص مبلغ 000 784 173 درهم كإعانة بميزانية التسيير.

- **مشروع 26 : تشخيص المعدات الهيدرولوجية**

يهدف هذا المشروع إلى تهيئة عيون وساقيات و مآخذ المياه في مختلف مناطق المملكة قصد الحفاظ على هذا الموروث المائي و تثمينه و بالتالي تمكين الساكنة المحلية خصوصا منها القروية من الاستفادة من هذا المورد المائي بطريقة مثلى. وقد خصص لهذا المشروع 000 000 5 درهم خلال سنة 2019.

- **مشروع 27 : مساهمة لفائدة المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب لتحسين تزويد بالماء الصالح للشرب**

تهم المساهمة المخصصة لفائدة المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب من أجل تحسين تزويد العالم القروي بالماء الصلح للشرب في إطار المشاريع المبرمجة ضمن برنامج محاربة الفوارق المجالية و الاجتماعية. وقد خصص مبلغ 000 750 159 درهم لهذا الغرض.

- **مشروع 28 : إنجاز سد فاصك**

سد فاصك يوجد بإقليم كلميم تبلغ كلفته الإجمالية 500 1 مليون درهم وحجم حقينته 79 مليون متر مكعب، وقد بلغت نسبة الأشغال 6%. يهدف هذا السد إلى تزويد مدينة كلميم بالماء الصالح للشرب وسقي 000 4 هكتار بسافلة السد وتطعيم الفرشة المائية لكلميم . وقد خصص مبلغ 000 000 117 درهم خلال سنة 2019 ويشمل أشغال الهندسة المدنية، دراسات ومراقبة الأشغال و التجهيزات الهيدرومكانيكية.

- **مشروع 29 : دعم المهام**

يشمل هذا المشروع على جميع الأنشطة اللازمة لسير الإدارة في ظروف عادية . فقد رصدت لهذا المشروع 000 475 68 درهم بميزانيةالاستثمار.

- **مشروع 30 : إعداد مجاري المياه والوقاية من الفيضانات**

في إطار المشاريع المتعلقة بالحماية من الفيضانات، من المرتقب خلال سنة 2019، إنهاء 27 مشروع ومتابعة أشغال ل 25 مشروع وانطلاق أشغال ل 24 مشروع عبر تراب المملكة. وقد رصدت لهذه المشاريع 000 000 150 درهم.

- **مشروع 31 : دراسات وأبحاث**

دراسات و أبحات تهم تخطيط موارد المياه وأشغال جمع مياه الأمطار. وقد رصدت لها 360 000 18 درهم.

- **مشروع 32 : نزع الملكية، إقتناء الأراضي ومصاريف مختلفة**

خلال السنة المالية 2019، ستتم مواصلة الإجراءات المسطرية المتعلقة بنزع الملكية بالنسبة للمشاريع التي تمت مباشرتها خلال سنة 2018 و ما قبل هذه السنة، كما سيتم الشروع في مباشرة مسطرة نزع الملكية بالنسبة للمنشآت المائية التالية :

- **سد فاصك بإقليم كلميم؛**
- **سد بولعوان بإقليم شيشاوة؛**
- **سد أيت زيات بإقليم الحوز.**

وعلى هذا الأساس، يتوقع نشر مراسيم إعلانات المنفعة العامة الخاصة بهذه المشاريع قبل تاريخ 31 دجنبر 2018 على أن يتم نشر مقررات التخلي المتعلقة بها خلال سنة 2019.

ولإتمام الإجراءات المسطرية لنزع الملكية ومواصلة صرف التعويضات عن نزع ملكية العقارات المشمولة بنزع الملكية في إطار إنجاز المنشآت المائية، بعد استيفاء جميع الإجراءات الإدارية والقانونية المنصوص عليها في القانون رقم 81.7 المتعلق بنزع الملكية، تم رصد غلاف مالي للسنة المالية 2019، يقدر ب 480 مليون درهم.

- **مشروع 33 : منازعات ومصاريف قضائية**

لقد خصصت 20 مليون درهم لتنفيذ الأحكام القضائية.

- **مشروع 34 : بناء سد أيت زيات**

سد أيت زيات يوجد بإقليم الحوز، تبلغ كلفته 500 1 مليون درهم وحجم حقينته 170 مليون م3، وهو مخصص للتزويد بالماء الصالح للشرب والسقي، فضلا عن إمكانية توليد الطاقة الكهربائية، وقد خصص مبلغ 000 000 35 درهم خلال سنة 2019 ويشمل أشغال الهندسة المدنية، دراسات ومراقبة الأشغال.

- **مشروع 35 : بناء سد بولعوان**

سد بولعوان يوجد بإقليم شيشاوة، تبلغ كلفته 900 مليون درهم وحجم حقينته 56 مليون م3، وهو مخصص للتزويد بالماء الصالح للشرب والسقي والحماية من الفيضانات وقد خصص مبلغ 000 000 34 درهم خلال سنة 2019 ويشمل أشغال الهندسة المدنية، دراسات ومراقبة الأشغال.

- **مشروع 36 : إنجاز سد سيدي عبو**

سد سيدي عبو يوجد بإقليم تاونات، تبلغ كلفته 800 مليون درهم وحجم حقينته 130 مليون م3، وهو مخصص للتزويد بالماء الصالح للشرب والسقي، وقد خصص مبلغ 000 000 25 درهم خلال سنة 2019 تهم أشغال الهندسة المدنية.

- **مشروع 37 : تعلية سد محمد الخامس**

سد محمد الخامس يوجد بإقليم تاوريرت، تبلغ كلفته 300 1 مليون درهم، وهو مخصص للتزويد بالماء الصالح للشرب، وقد خصص مبلغ 000 000 55 درهم خلال سنة 2019 تهم أشغال الهندسة المدنية.

- **مشروع 38 : التزود بالماء الصالح للشرب في المجال القروي**

منذ إطلاق سياسة السدود، وقطاع الماء يولي أهمية كبرى لتأمين إمدادات السكان بالماء الصالح للشرب سواء بالوسط الحضري أو القروي. وتواصل الوزارة على هذا المنهج من خلال تحسين تزويد الوسط القروي بالماء الشروب، وقد خصصت 250 339 6 درهم كاعتمادات لتزويد العلم القروي بالماء الصالح للشرب.

- **مشروع 39 : التطهير السائل في المجال القروي**

سيواصل قطاع الماء خلال سنة 2019، تدخلاته لإنجاز مشاريع التطهير السائل بالعالم القروي وذلك للحد من تلوث الموارد المائية، حيث ستتم إنهاء 24 مشروع و مواصلة 8 مشاريع وانطلاق أشغال إنجاز مشاريع التطهير السائل بمراكز قروية ودواوير تابعة لأقاليم وعمالات جرسيف والفقيه بن صالح

وتارودانت وزاكورة والحوز والصويرة والجديدة وقلعة السراغنة والرحامنة وتنغير وسيدي قاسم ومراكش وتيزنيت وتازة وورزازات والخميسات وأسا-الزاك. وقد رصدت 000 500 155 درهم لهذه المشاريع.

- **شرح الإعانة المدفوعة للمؤسسة العمومية**

المؤسسة العمومية (تقدم حسب وظائف تدخل الدولة)	وكالات حوض المياه
الإعانات أو التحويلات للمؤسسة العمومية	335 850 000 درهم
مهام المؤسسة العمومية الرئيسية المتصلة ببرنامج الارتباط	• المحافظة على الملك العام المائي؛ • تدبير المخاطر المتعلقة بالماء؛ • الحماية ضد الفيضانات و مكافحة آثار الكوارث الطبيعية؛ • الحكامة وتعزيز الإدارة اللامركزية و التشاركية؛ • تطوير نظام معلومات الموارد المائية.
الأنشطة	• انجاز القياسات ،التحقيقات الضرورية وإجراء الدراسات اللازمة لتقييم ومتابعة تطور حالة الموارد المائية على المستوى الكمي والنوعي وكذلك تلك المتعلقة بالتخطيط ، التدبير و الحفاظ على المياه والوقاية من آثار الظواهر المناخية المتطرفة ، خاصة الفيضانات والجفاف؛ • اعداد المخطط التوجيهي للتهيئة المندمجة لموارد المياه، المخططات المحلية لتدبير المياه و مخطط تدبير ندرة المياه في حالة الجفاف و ضمان تنفيذها؛ • تدبير الموارد المائية بطريقة متكاملة والتحكم في استخدامها؛ • إصدار الرخص وتنازلات لاستخدام الملك العام المائي ، الاحتفاظ بسجل خاص لهذه التراخي والتنازلات و وتقديم اقتراح للإدارة بخصوص قاعدة الرسوم؛ • تدبير ،حماية وحفظ الملك العام المائي والاوساط المائية وتحقيق في حدود إمكانياتها أعمال صيانة المنشئات العمومية المائية الموضوعية تحت تصرفها؛ • توفير ، وفقاً للإجراءات القانونية وفي حدود قدراتها ، أي مساهمة مالية أو مساعدة تقنية للأشخاص العامين أو الخاصين الذين يطلبونها لإجراء دراسات وفقاً لمقتضيات. القانون 36-15 ؛ • المساهمة في البحث وتطوير تقنيات لتعبئة الموارد المائية وترشيد استخدامها وحمايتها بالشراكة مع المؤسسات العلمية والمختبرات؛ • تتعهد ، بالشراكة مع الإدارة والمؤسسات العامة والسلطات المحلية ، بتنفيذ الإجراءات اللازمة للوقاية من الفيضانات وحمايتها؛ • ابداء الراي بشأن أي مشروع قد يكون له تأثير على الموارد المائية والملك العام المائي ، بما في ذلك عقود الامتياز والمواصفات المتعلقة بتحلية مياه البحر.

برنامج 414 : الأرصاد الجوية

- **مشروع 1 : توقعات وأبحاث**

إن الجهود المبذولة من قبل مديرية الأرصاد الجوية الوطنية تمليها ضرورة تحسين مستوى المعرفة في مجال الأرصاد الجوية والمناخ وعلاقتهما بالنشاط البشري لأجل تثمين والرفع من مساهمة هذا المرفق العمومي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذا الحفاظ على البيئة وتأسيس قواعد التنمية المستدامة. ومن هذا المنطلق ونظرا للاهتمام المتزايد لأصحاب القرار والفاعلين الاقتصاديين ومكونات المجتمع المدني والمدفعين عن التنمية المستدامة بالمعلومات الرصدية والتحولات المناخية فإن مديرية الأرصاد الجوية الوطنية سعت إلى بلورة وتطوير أدوات وتقنيات لتقديم خدمات أفضل لفائدة المتعاملين وكذا تحسين مستوى فهم حدوث وتطور الظواهر الجوية. وهكذا ولأجل استجابة أفضل لهذه الإنتظارات. وقد خصص مبلغ 000 648 10 درهم بميزانية التسيير(معدات ونفقات مختلفة)،

- **مشروع 2 : برنامج الغيث**

لتحسين معرفة الظواهر الجوية ولمواكبة الأنشطة السريعة التأثر بالتغيرات المناخية، بادرت مديرية الأرصاد الجوية بإطلاق برنامج الغيث وذلك بتلقيح السحب بغية مضاعفة حجم التساقطات والذي يقوم على تقنيات الاستمطار الاصطناعي. وقد خصص مبلغ 000 270 1 درهم بميزانية التسيير ومبلغ 000 150 درهم بميزانية الاستثمار.

- **مشروع 3 : تكوين وتداريب**

تسهر المديرية سنويا، على تنفيذ مقتضيات البرنامج الاستراتيجي في الشق المتعلق بالتكوين و المتعلق بمهامها. ويعتبر التكوين المستمر ركيزة أساسية لمسايرة التطور السريع للممارسة الرصدية لما يتسم به هذا المجال من حيوية. وقد خصص مبلغ 000 300 درهم لهذا الغرض بميزانية التسيير (معدات ونفقات مختلفة) .

- **مشروع 4 : تحديث الادارة**

تحديث الادارة هو واحد من بين الأهداف الرئيسية المؤدية إلى الحكامة الرشيدة للموارد البشرية والمادية والتي تتيح توفر المديرية الأرصاد الجوية الوطنية لموارد وآليات التدبير وكذا العمل في بيئة مواتية يمكنها من ضمان و تحقيق رسالتها وتحقيق أهدافها. وقد خصص مبلغ 000 350 6 درهم لهذا الغرض بميزانية الاستثمار.

- **مشروع 5 : توسيع وتطوير شبكةالارصاد الجوية**

تمثل المهمة الرئيسية لمديرية الأرصاد الجوية الوطنية في التوقعات، والتي تستند على وجود شبكة رصد كافية وموثوقة بها. هذه الشبكة يجب أن تكون كثافتها كافية لتغطية جيدة للتراب الوطني ومتنوعة تغطي جميع أنواع ثوابت الأرصاد الجوية و جميع أنواع التدابير. و يهدف هذا البرنامج إلى تمكين مديرية الأرصاد الجوية الوطنية من امتلاكها لشبكة الرصد ومتابعة الوقت طبقا للمتطلبات التقنية للأرصاد الجوية و المعايير الوطنية والدولية وقد خصص مبلغ 000 000 17 درهم بميزانية الاستثمار.

- **مشروع 6 : تحسين وتطوير استغلال الأرصاد الجوية**

بالإضافة إلى المعدات آليات التقنية لشبكة الأرصاد الجوية ،هناك جانب آخر مهم يتعلق باستغلال الأرصاد الجوية يهم كل طبقة البرمجيات و التطبيقات اللازمة للتركيز، التحول ونشر رسائل الأرصاد الجوية و كل ما يتعلق بنظام الحوسبة اللازم. وقد خصص مبلغ 000 500 1 درهم بميزانية الاستثمار.

- **مشروع 7 : صيانة وحفظ التراث الوطني**

يتعلق هذا المشروع بالصيانة وإصلاح المعدات والتركيب التقني لمديرية الأرصاد الجوية الوطنية وكذا ما يخص صيانة الممتلكات، المباني التابعة لمقرها الرئيسي وكذا المراكز الإقليمية للأرصاد الجوية. ويشمل كذلك أشغال التهيئة لمختلف مقرات مديرية الأرصاد الجوية الوطنية سواء على الصعيد المركزي، الجهوي أو المحلي قصد تسهيل الولوج للأشخاص دوي الاحتياجات الخاصة مع خلق جو ملائم للعمل بالنسبة للنساء اللواتي يخترن الساعات التقنية. وقد خصص مبلغ 000 000 5 درهم بميزانية الاستثمار.